



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

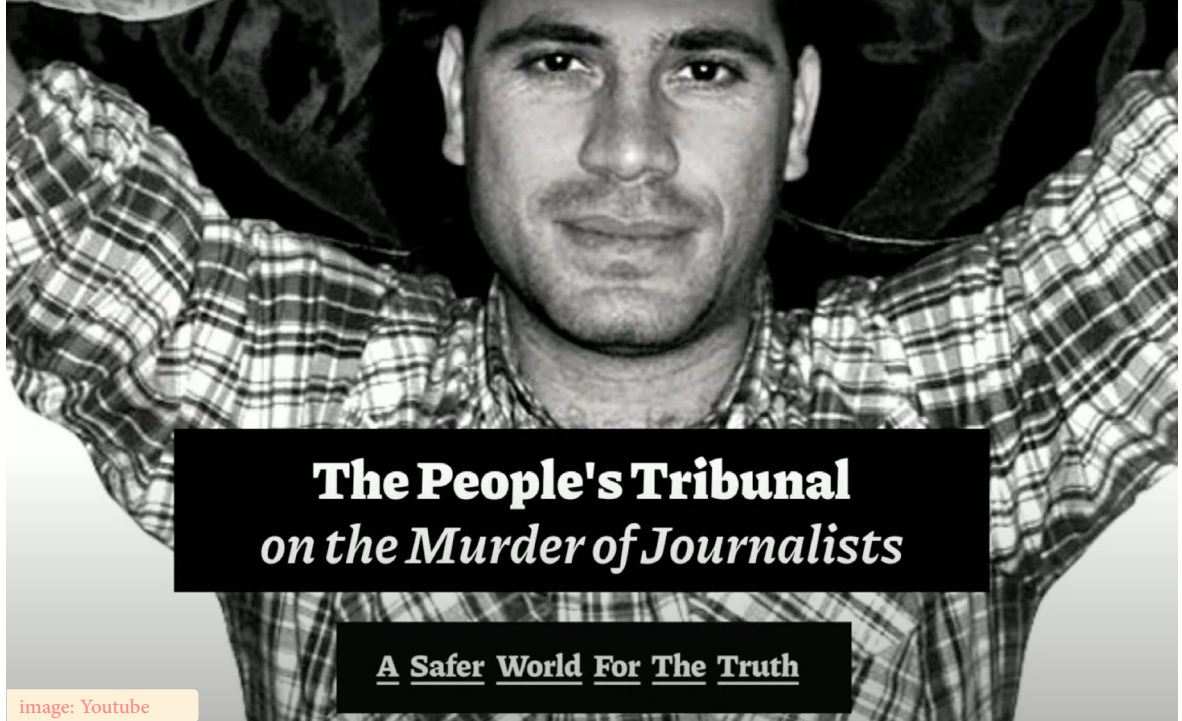
“عالم أكثر أماناً من أجل الحقيقة”



مايو / أيار
2022

ملخص حول جلسة الاستماع لسوريا في محكمة الشعب

قضية نبيل شرجي (16 / 17 أيار 2022)



في خطوة جديّة نحو تحقيق العدالة أنهت «محكمة الشعب» الخاصة بجرائم قتل الصحفيين جلسات الاستماع الخاصة بسوريا، والتي انعقدت في لاهي وخصصت على مدى يومين (16 / 17 أيار 2022) للاستماع الى الشهود والخبراء في القضية الرمزية وهي مقتل الصحفي السوري (نبيل شرجي) الذي قضى تحت التعذيب في سجون القوات الحكومية بعد اعتقاله على خلفية عمله الصحفي.

قام المدعي العام للمحكمة (المودينا برنايو) بالتحقيق في سلوك الحكومة السورية في قضية مقتل الصحفي (نبيل الشرجي). وتزعم لائحة الاتهام أنّ الحكومة السورية مسؤولة عن انتهاك حق نبيل في عدم التعرض للتعذيب والحق في الحياة والحق في حرية التعبير. قامت محكمة الشعب الدائمة المستقلة بإخطار حكومة الجمهورية العربية السورية بقرار الاتهام المُقدّم من قبل الادعاء.

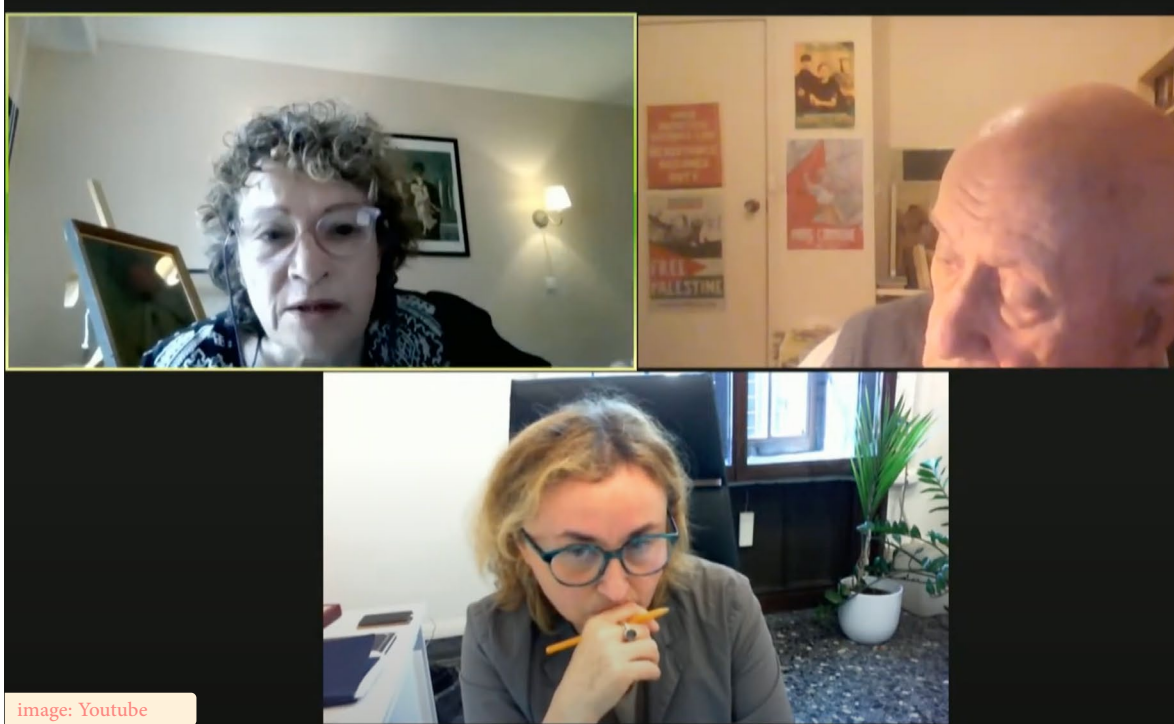


وقد اشترك المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في المحاكمة، حيث قدمت يارا بدر مديرة وحدة الإعلام والحريات في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير كلمة الافتتاح التي أوضحت من خلالها أهمية محاربة الإفلات من العقاب، واستهداف الصحفيين في كل العالم، مُنوّهة إلى اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة رغم ارتدائها السترة التي تحمل شعار الصحافة والقبة الزرقاء.

قدم المحامي مازن درويش المدير العام للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير شهادته، حيث وصف عمل المركز وكذلك تحدث عن البيئة القانونية المتعلقة بحرية الإعلام والصحافة في سوريا. وتحدث درويش عن العلاقة التي ربطته مع نبيل شرجي والذي تعرف عليه في سجن المزة في قسم التحقيق بداية، قبل أن يتم نقلهم إلى الفرقة الرابعة.



واستمعت المدعي العام إلى شهود حول سياق حالة الإفلات العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الصحفيين في سوريا منذ عام 2011. الصحفية هالة قضماني كانت أول الشهود وهي صحفية فرنسية ذات أصول سورية، واستمعت المحكمة أيضاً إلى الصحفي والبروفسور أور أوميت أونغر وهو بروفيسور في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة أمستردام ومعهد NIOD (المعهد الهولندي لدراسات الحرب والهولوكوست والإبادة الجماعية). في شهادته شرح ما ورد في كتابه (الكولاج السوري) الذي يتحدث عن السجون في سوريا، بالإضافة للبحث الذي نشره مؤخراً عن المجزرة التي حصلت في حي التضامن. وكذلك كان هناك شهادة للصحفية خلود حلمي وهي صحفية سورية من مؤسستي صحيفة عنب بلدي. وتحدثت عن مشاركتها مع الصحفي نبيل شرجي ورفاق آخرون في تأسيس الصحيفة عام 2011.



ومن الصحفيين الناجين في سوريا، استمعت المحكمة إلى أديث بوفيه وبول كونري: ناجيان من قصف مركز بابا عمر في حمص. كما استمعت هيئة المحكمة إلى الحقوقي والمدافع عن حقوق الإنسان نديم حوري الذي قدم وصفاً عن الوضع القانوني والعمل الإعلامي في سوريا وأجاب على تساؤلات هيئة المحكمة في هذا الخصوص.



image: Youtube

وفي اليوم الثاني، تم الاستماع لكل من السيدة حنان لكود والسيد أسامة شريجي، وعبر الإنترنت استمعت المحكمة لشهادة السيد ياسر الخولاني من مدينة داريا وهو صديق نبيل كان مع نبيل لحظة اعتقاله. وفيما بعد تم الاستماع لـ الصحفي والناشط أسامة نصار والناشطة ميمونة عمار. ومن بعدها تم الاستماع إلى الشهادة الأخيرة في المحكمة وكانت شهادة الناشط مروان العشي.



وتنظم محاكم الشعب من قبل مؤسسات المجتمع المدني لمساءلة الدول عن الانتهاكات الممنهجة والخطيرة للقانون الدولي وحقوق الشعوب. هي محاكم شعبية لا تصدر أحكاماً ملزمة، لكنها تعزز المساءلة من خلال تنشيط الوعي العام وبناء سجلات الأدلة الشرعية، حيث تم تأسيس محكمة الشعب بتعاون كل من حرية صحافة غير محدودة ولجنة حماية الصحفيين ومراسلون بلا حدود وتم التحضير لجلسة استماع سوريا بالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

منذ مطلع القرن، دفع أكثر من 1000 صحفي حياتهم ثمناً للكشف عن الحقيقة بينما يستمر القتل في الإفلات من العدالة، في أكثر من ثمانية من كل عشرة من هذه الحالات.

في خطوة جديّة نحو تحقيق العدالة أنهت «محكمة الشعب» الخاصة بجرائم قتل الصحفيين جلسات الاستماع الخاصة بسوريا، والتي خصصت على مدى يومين للاستماع إلى الشهود والخبراء في القضية الرمزية وهي مقتل الصحفي السوري (نبيل شرجي) الذي قضى تحت التعذيب في سجون القوات الحكومية بعد اعتقاله على خلفية عمله الصحفي.

الجلسات انعقدت في مدينة لاهاي على مدى يومي (16/17 أيار 2022) في مركز لاهاي لجلسات الاستماع، قام المدعي العام للمحكمة (المودينا برنابيو) بالتحقيق في سلوك الحكومة السورية في قضية مقتل الصحفي (نبيل الشرجي). وترغم [لائحة الاتهام](#) أن الحكومة السورية مسؤولة عن انتهاك حق نبيل في عدم التعرض للتعذيب والحق في الحياة والحق في حرية التعبير. قامت محكمة الشعب الدائمة المستقلة بإخطار حكومة الجمهورية العربية السورية بقرار الاتهام المُقدّم من قبل الادعاء. ويجوز للحكومة ممارسة حق الدفاع خلال جلسة الاستماع.

اليوم الأول كان مخصصاً لسماع السياق العام في سوريا أضاء عليه خبراء من إعلاميين وحقوقيين، وفي الافتتاح قدمت مديرة منظمة فري بريس انليمند روث كرونبرغ كلمة أكدت فيها على أننا «بحاجة لإظهار أنه من الممكن خلق عالم أكثر أماناً للصحفيين» وتحدثت عن بيانات الإفلات من العقاب، حيث قتل 28 صحفي في هذا العام.

وأكدت على أهمية محكمة الشعب التي تعتبر هي شكل من العدالة الأساسية في ظل غياب العمل من قبل المجتمع الدولي للتحقيق في قضايا قتل الصحفيين.

من جانبها المدعي العام (ألمودينا برنابيو) ألقت كلمة خلال جلسة الافتتاح قالت فيها أن الوضع في سوريا كان صادمًا جداً في السنوات العشر الأخيرة حيث الهدف لم يكن فقط قتل المدنيين بل قتل المدنيين الذين كان لديهم القدرة أو الواجب والمسؤولية لكي يسلطوا الضوء على الحقيقة.

وقدم مدير القضاة (جيانى توغنونى) تعريفاً بالقضاة المشاركين في المحاكمة:

ادواردو بيرتوني: بروفيسور من جامعة بيونس أيرس يمثل المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية في مؤسسة حقوق الإنسان لأمريكا اللاتينية

مارينا فورتى: صحفية وكاتبة إيطالية كانت تعمل لفترة طويلة كمراسلة وكانت تكتب بشكل خاص عن تداعيات الانتهاكات ضد حقوق الشعب وكانت تعمل في إيران وجنوب آسيا و لديها مؤلفات وكتب منشورة.

هيلين جارفيس: عملت منذ منتصف التسعينات في مسائل متعلقة بالجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وتركز بشكل خاص على كمبوديا وعملت أيضاً بقضايا متعلقة ببنغلادش وتعمل أيضاً في لجنة اليونيسكو .

نيلو روسي: عمل في محكمة النقض العليا في إيطاليا منذ العام 2015 حتى العام 2017

كالبانا شارما: صحفية مستقلة من بومباي الهند، عملت كمحررة ومستشارة في مؤسسة لحقوق الإنسان، وتحاول تسليط الضوء على العنف ضد المرأة

فيليب تكتسيه: هو رئيس محكمة الشعب الدائمة ، قاضي في محكمة النقض في فرنسا ، عضو في لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

مارسيلا توراتي: صحفية حرة مكسيكية توثق انتهاكات حقوق الإنسان في المكسيك

ماريا روزاريا: مندوبة أوروبية من مكتب الادعاء الإيطالي

جيل برغر: بروفيسور وباحث في مجال سيادة القانون

أول محاولة لتحقيق العدالة لصحافي سوري:



قدمت يارا بدر مديرة وحدة الإعلام والحريات في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير كلمة الافتتاح التي أوضحت من خلالها أهمية محاربة الإفلات من العقاب، واستهداف الصحفيين في كل العالم، منوهة إلى اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة رغم ارتدائها السترة التي تحمل شعار الصحافة والقبة الزرقاء. وأشارت بدر إلى التقرير الصادر عن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير تحت عنوان (سوريا الثقب الأسود للعمل الصحفي) والأرقام التي وثقها التقرير للضحايا من الصحفيين والتي بلغت 1609 انتهاكاً وقع بحق عاملين وعاملات في المجال الإعلامي، منهم سبعون انتهاكاً بحق إعلاميات سوريات وأجانب، و702 جريمة قتل وذلك خلال السنوات العشر من آذار 2011 وحتى نهاية 2020، وقالت بدر: «لم تجر أي إجراءات قانونية لأي من قتلة هؤلاء الصحفيين والصحفيات باستثناء ثلاث جرائم ارتكبت بحق صحفيين أجانب، وحول قضية المحاكمة قالت بدر: «أول محاولة لتحقيق العدالة لصحافي سوري لم يكن أجنياً. لقد آمن بالحياة الصحفية، ودفع حياته ثمناً لمبادئه» وأضافت بدر: «نبيل الشريجي، ستتعرفون عليه عن كثب خلال هذين اليومين. شاب سوري يؤمن بالعمل المدني والصحفي. لقد دفع حياته من أجل هذه المبادئ. ستتعرف على سلسلة من الانتهاكات الممنهجة التي كان نبيل ضحية لها، بدءاً من الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والمحاكمات الجائرة، وحتى تنفيذ حكم الإعدام الصادر عن محكمة استثنائية، وهو أمر غير عادل».

الاستماع للشهود:

واستمعت المدعي العام إلى شهود حول سياق حالة الإفلات العقاب على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الصحفيين في سوريا منذ عام 2011.

الصحفية هالة قضماني كانت أول الشهود وهي صحفية فرنسية ذات أصول سورية، تغطي أخبار الشرق الأوسط في جريدة ليبراسيون اليومية الفرنسية. وقد غطت بشكل خاص في السنوات الأخيرة الأحداث السورية ميدانياً، والتي تحدثت عن تجربتها الشخصية في المشهد الإعلامي في سوريا التي بدأت عام 2011. حيث لم يمنح النظام السوري تأشيرات لأي صحفي أجنبي لتغطية الاحتجاجات التي اندلعت في سوريا، لكن السيدة هالة تمكنت من السفر إلى دمشق كونها تحمل جواز سفر سوري كزيارة عائلية.

قالت السيدة قضماني: «الحديث عن المشهد الإعلامي في سوريا قبل العام 2011 كان تقريباً مثل الحديث عن الصحراء، حيث لم يكن هناك أي وسائل إعلام مستقلة لا تخضع لسيطرة الحكومة». وأضافت: 99% من الصحفيين السوريين هم خارج سوريا الآن وبالطبع توقف الكثير منهم عن العمل.

نظام كولاج:

واستمعت المحكمة أيضاً إلى الصحفي والبروفيسور أور أوميت أونغر وهو بروفيسور في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية في جامعة أمستردام ومعهد NIOD (المعهد الهولندي لدراسات الحرب والهولوكوست والإبادة الجماعية). في شهادته شرح ما ورد في كتابه (الكولاج السوري) الذي يتحدث عن السجون في سوريا، بالإضافة للبحث الذي نشره مؤخراً عن المجزرة التي حصلت في حي التضامن.

وعرض السيد عرضاً ضوئياً يشرح مقتطفات من كتابه :

وقال: «نظام الأسد يمارس نظام كولاج وهو نظام سجون مبني على أربع أبعاد مصمم لقمع المجتمع السوري بطرق غير مسبوقة، وهذه الأبعاد الأربعة هي:

* فروع المخابرات (العسكرية، الجوية، الأمن السياسي وأمن الدولة)

* السجون العسكرية

* السجون المدنية

* السجون السرية»

وأضاف: يملك النظام مجموعة متنوعة من التنظيمات العنيفة منها الجيش والشرطة والمخابرات والقوات الخاصة والشبيحة أو الشبه عسكريين.

وتحدث السيد أونغر عن شاب استشهد به في كتابه حيث تم اعتقاله عام 2011 بسبب نشر منشور على فيسبوك ضد النظام حيث أتى ضباط المخابرات إلى منزله عند منتصف الليل وقالوا له يجب أن تأتي معنا إلى الفرع لاستراحة قهوة لمدة خمس دقائق وتم احتجازه وتعذيبه لمدة ثلاثة أشهر وتم تعليقه من السقف وتم جلده أيضاً، وبعد ثلاثة أشهر تم إطلاق سراحه ولم يتمكن من النوم.

وأضاف: «بعد بضعة أشهر قام شخص آخر بدق بابه وقال له يجب أن تأتي معي إلى الفرع، لكن الشاب قال له سبق أن تم إيقافي وخرجت من السجن للتو، فأجابه لقد كان هؤلاء من الأمن السياسي لكن نحن المخابرات الجوية».

وفي حديثه عن السجون العسكرية قال: «هناك سجن تدمر وسجن المزة وسجن صيدنايا.. وهذه ليست مجرد سجون إنما معسكرات سجن جماعي، ويتم أحياناً احتجاز الأشخاص لمدة غير محدودة وفي ظروف صعبة للغاية وهناك إعدامات جماعية منذ عام 2011 في سجن صيدنايا هذا يحصل يومياً.. وهناك سجون مدنية للجرائم العادية الغير سياسية وهي عنيفة بشكل أقل.. سجن عدرا على سبيل المثال».

وقدم أيضاً البروفيسور أونغر شرحاً عن السجون السرية في سوريا مثل سجن دير شميل والطاحونة والفرع 555 حيث اختفى الكثير من الرجال والنساء وهي سجون سرية وغير رسمية حيث لا يوجد وثائق أو سجلات رسمية للمدنيين.

وتحدث أيضاً عن علي مملوك وهو من أمراء الاستخبارات وعمل بشكل وثيق مع حافظ الأسد منذ السبعينيات، وكان شخصية بارزة في قمع الاحتجاجات.

وأجاب البروفيسور أونغر على سؤال القضاة: هل النظام القضائي في سوريا يعمل حالياً وهل يمكن إدانة النظام السوري بشكل أو بآخر؟

يقول أونغر: «النظام القضائي المدني الذي يعمل في سوريا تابع للنظام ويعمل لصالحه.. بالطبع يوجد أيضاً القضاة العسكريين الذين يرسلون الأشخاص إلى موتهن بأبسط الاتهامات وهذا ما أدى إلى موت الآلاف».

وفي إجابته على سؤال القاضي بيرتوني: ما هي المناطق التي هي تحت سيطرة الأسد وما هي المناطق خارج سيطرته؟

نوه أونغر أنه في عام 2011 كانت الأراضي السورية كاملة تحت سيطرة النظام السوري، في العام 2015 انقسمت البلاد لـ 4 أجزاء جزء تحت سيطرة قوات الأسد وجزء تحت سيطرة الأكراد وجزء تحت سيطرة الثوار وجزء تحت سيطرة داعش أما في الوقت الحالي فالبلاد مقسم لثلاثة أجزاء معظمه تحت سيطرة قوات الأسد، وشمال شرق البلاد تحت سيطرة الأكراد، وشمال غرب البلاد منطقة تحت سيطرة الجيش التركي.

بروباغندا داعش والنظام:

وفي إجابته على سؤال السيد روسي المتعلق بالقوانين العرفية أو العسكرية في سوريا والقانون الجنائي المتبع في سوريا اليوم:

قال: «القانون العسكري أو قانون الطوارئ كان حيز التنفيذ في سوريا منذ نهاية الستينات حتى عام 2011. لكن ممارسات النظام لم تتغير بعد إلغاءه لأن أجهزة المخابرات بقيت فوق القانون، حصلت تعديلات على القوانين الجنائية لكن لم يحصل أي تغيير على النظام العام.

حول قضية نبيل شريجي يقول أونغر: «ما أعرفه عن هذه القضية هو ما نشرته الصحافة عنه وقمنا بمقابلة عدد كبير من الصحفيين المواطنين المدنيين حيث تم اعتقالهم.. لدى النظام لوائح سوداء للناس الذين يرغب اعتقالهم وقتلهم وسنعرف هذه المعلومات فقط في حال سقط النظام؟

في إجابته عن سؤال السيدة هيلين الذي يتعلق بالأرشيف الخاص بالنظام:

«كان هناك طريقتان للوصول إلى أرشيف النظام الطريقة الأولى أشخاص من داخل النظام قاموا بتسريب مستندات بشكل رقمي مثل صور قيصر التي هربت على فلاشة خارج البلاد، أو بشكل مستندات ورقية هربت من البلد.

والطريقة الثانية المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام حيث تم الوصل لأرشيف النظام الذي بقي في شعب المخابرات الاستخباراتية حيث استحوذت عليها المنظمات الغير الحكومية وقامت بحفظها من أجل المحاكمات المستقبلية».

وفي إجابته على سؤال السيد جيل المتعلق بالإفلات من العقاب في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام:

«داعش عملت تماماً مثل قوات الأسد كانت ضد الشفافية وضد الإعلام الحر ولم تسمح سوى آلات البروباغندا الخاصة بها، ولم يستطع الصحفيين توثيق ما يحدث وتم قتل من كشف عملهم.. وهناك في مناطق الثوار انتهاكات بحق الصحفيين لكنها غير ملحوظة بالمقارنة مع انتهاكات قوات الأسد».

وتحدث أونغر عن قوانين العفو التعسفية التي تصدر خلال العطل الإسلامية أو حسب مزاج الرئيس أو لتشتيت الانتباه عن بعض الفضائح مثلاً (مذبحة التضامن التي سبقت قانون العفو الأخير). والكثير ممن يشملهم العفو قانونياً لا يتم إطلاق سراحهم.



الشاهدة الثالثة كانت الصحفية خلود حلمي وهي صحفية سورية من مؤسّسي صحيفة عنب بلدي. وتحدثت عن مشاركتها مع الصحفي نبيل شريجي ورفاق آخرون في تأسيس الصحيفة عام 2011. حيث تعمل كصحفية منذ العام 2011 و حالياً هي عضو في مجلس عنب بلدي.

قالت: «لأكون صريحة لم أكن جزء من أي حركة للتغيير الاجتماعي قبل عام 2011 وكنت أدرس الماجستير في الترجمة في ذلك الوقت... وفي العام 2011 التقيت عدداً من الأصدقاء وكنا نحاول أن نحلل ما يحصل في تونس وكنا نحاول استباق ما يحصل في سوريا.. في شهر آذار من عام 2011 عندما بدأ الناس بالنزول إلى الشارع شاركت في الحركة في بلدي داريا وكنت جزء من الحركة النسوية بشكل خاص في هذه المدينة. وفي ذلك الوقت لا أتذكر وجود أي صحافة حرة في سوريا وكانت وسائل الإعلام تحت سيطرة الحكومة وعندما أتى بشار الأسد قام بإطلاق ما يسمى الثورة في الوصول إلى الإنترنت وسمح بمشاهدة القنوات الفضائية.. فأصبح بإمكاننا أن نحضر الأخبار على القنوات الفضائية لكن وصولنا للإنترنت كان محدوداً لم تتمكن من الوصول إلى ويكيبيديا مثلاً».

وأضافت السيدة حلمي: «سمعت الكثير من القصص عن الوضع السيء في الثمانينات لكنني لم أتوقع أنه في العام 2011 في ظل وجود حقوق الإنسان ووصول الجميع إلى الإنترنت أن نفس الفضاء سوف ترتكب من قبل النظام نفسه، وأن المجتمع الدولي سيسكت عن هذه الانتهاكات».

وأضافت حلمي: «عندما بدأت الثورة في عام 2011 وفي شهر نيسان من نفس العام بدأت الدبابات تغلق مداخل مدينتي وكنت أعمل كمتترجمة في شركة قانونية و استغرقتني الكثير من الوقت لأذهب إلى مكّتي كل يوم.. وكنا قادرين على كتابة مقالات جيدة في اللغة العربية وكنا في ذلك الوقت 25 شخص قررنا أن نجازف لإطلاق عنب بلدي وكان يحيى شريجي هو من اقترح هذه الفكرة وكان هذا حلم يحيى الذي تابعه نبيل.. لسوء الحظ لم يحمينا أحد أو أي جهة... ذهبنا إلى الشارع وقمنا بمقابلة أشخاص وكنا نشهود عيان على كل ما يحدث في الشارع من ضمنه الاعتقال التعسفي للمحتجين حيث رأيت أمامي أشخاص يتم احتجازهم وتتم إصابتهم بالرصاص.. وأنا كنت على وشك أن يتم توقيفي في عدة مناسبات عندما كنت أحتج في الشارع.. كنا ندعوا إلى الديمقراطية والتغيير ثم بدأنا بالدعوة للإفراج عن المعتقلين وكنا على لائحة المطلوبين للنظام.

ونوهت حلمي أنه عندما تم اتخاذ قرار تأسيس عنب بلدي أقسمنا أننا سنعمل بسرية دون أن نكشف عن هويتنا، وأضافت: «لم نتمكن من الاجتماع وجها لوجه أو الجلوس مع بعضنا البعض فكان علينا

استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لعقد هذه الاجتماعات.. وقد كنا مبتدئين ولم يعمل أي شخص في الصحافة أو الإعلام من قبل باستثناء نبيل الذي تخرج عام 2010 من جامعة دمشق كصحفي محترف وهو كان مدرينا ومرشدنا ولكن لسوء الحظ خسرناه في وقت مبكر.

وعن نبيل قالت حلمي: «نـ» بيل كناشط سياسي وثقافي واجتماعي قبل عام 2011 يناصر التغيير والحركات غير العنيفة حول العالم.. كنا نتوقع عودة نبيل ليكون مرشدنا من جديد.. أو لكي نتمكن من رؤيته من جديد، لكن لسوء الحظ عرفنا عام 2018 انه قتل قبل عامين في المعتقل، تخيلوا أننا لم نتمكن من الحداد عليه بشكل طبيعي..»

وأضافت: «كل هذه الخسائر التي رأيناها لم تمنعنا من متابعة العمل.. اليوم عنب بلدي، وأقولها بكل فخر من أبرز وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة المهنية المحترفة في سوريا.. نحن نتابع لتحقيق حلم الذين لاقوا حتفهم، هذا كان حلم نبيل ونحن نتابع تحقيق هذا الحلم».

أديث بوفيه وبول كونري: ناجيان من قصف مركز بابا عمر



الشهادات التالية كانت للصحفية الفرنسية أديث بوفيه تحدثت إلى جانب زميلها المصور الصحفي البريطاني الذي عرف عن نفسه أنه صحفي وعمل في مناطق النزاع لمدة 25 عام وفي ذلك الوقت عندما وصلنا في 2012 كنت مع ماري كولفن نعمل مع الصانداي تايمز.

من جانبها أديث بوفيه عرفت عن نفسها أنها صحفية حرة وفي عام 2012 كانت هي المرة الثانية لي في سوريا وكنت مع وليام دانييلز ووليم اوشليك مصور.

بوفيه وهي الناجية من القصف الذي استهدف مركز بابا عمرو الإعلامي في شباط 2012، وتعرضت لإصابة شديدة على إثره في ساقها، حضرت المحكمة كشاهدة وخبرة في العمل الإعلامي ولديها تجربة في سوريا وعن هذه التجربة، التي راح ضحيتها زملاؤها المصور الصحفي الفرنسي ريمي اوشليك والمراسلة الأمريكية ماري كولفن قالت بوفيه: «سبق ودخلت في 2011 إلى الشمال السوري في إدلب وفي منتصف شباط كانت زيارتي الثانية».. وشرحت بوفيه كيف وصلت إلى حمص ودور النشاط في مساعدة الصحفيين للوصول بأمان والدخول إلى سوريا وأخبار العالم بما يحدث في سوريا وهنا نتحدث عن الكثير من السوريين الذين ضحوا بحياتهم ليسمحوا لنا بالقيام في عملنا.. في الطريق التقينا بالصحفي الفرنسي جون بيير بيران الذي قال لنا أن المدينة محاصرة وأن النظام يحاول توقيف كل الصحفيين

ونصحنا أن لا نذهب إلى هناك لكننا لم نصغي إليه، واعتقد أننا كنا على حق كان يتوجب علينا أن نكون هناك.. وصلنا إلى مركز بابا عمر الإعلامي وكان القصف مستمر.»

وأضافت: «وصلنا أنا ودانييل وخافيير اسبينودا وهو صحفي إسباني تمكن من الهروب فوراً بعد القصف.. المكان صغير وكان الصحفيون السوريون يدخلون المركز لاستخدام الإنترنت.»

وعن استهداف المركز قالت بوفيه: «لا يمكن أن نصف هجوماً عندما نكون في المكان المستهدف لا يوجد كلمات مناسبة.. لكننا كنا متأكدين أن أربع غارات استهدفت المبنى لكن بحسب الأمم المتحدة كان هناك غارتان استهدفت المبنى.»

جسيم على الأرض:

يقول بول: «وصلت مع ماري كولفن إلى سوريا في أوائل شهر شباط فبراير ومنذ بداية علمنا أن وضع العمل سيكون مختلفاً عن مناطق النزاع الأخرى، أمضينا بعض الوقت مع ضباط من الاستخبارات اللبنانية في بيروت وقبل ذهابنا إلى الحدود أعلمونا أنهم تلقوا إشارات وأن الكثير من الصحفيين الذين سيتم توقيفهم سيتم إعدامهم في ساحة المعركة... كنا نحاول إنشاء اتصالات ولم نرغب بالدخول بتأشيرات لم نرغب أن نكون جزء من النظام.. بعد وصولنا كل من كان معنا قال لنا أن نخبئ الكاميرات وأن نخبئ وجوهنا وهناك الكثير من الصحفيين السوريين الذين اعتقلوا واختفوا.»

وتحدث بول عن رحلة وصوله إلى حمص وانتقاله ليلاً عبر الأنفاق، منوهاً أن العمل صعباً جداً لأننا نريد أن نخفي أنفسنا في كل رحلة كنا نجازف في حياتنا.. وصلنا إلى حي بابا عمر وكان قصف المدفعية مكثف جداً بصورة يومية مع العلم أن الحي يقطنه مدنيون.. مغادرة المبنى لالتقاط الصور كان من أخطر الأمور التي قمنا بها مركز بابا عمر الإعلامي المؤلف من ثلاثة طوابق استهدف بصورة مباشرة من قبل القوات الحكومية.. أطلق القناص النار على كاميرات البث المباشر.. هدف النظام الوحيد السيطرة على المعلومات.»

وشرح بول تفاصيل المبنى الذي استخدم كمركز إعلامي في بابا عمر حيث كان الحصار مكثفاً والكثير من القصف.. والقناصة تستهدف الجميع.. ويقول بول: «طوال مسيرتي المهنية لـ 25 عام لم أر مثل هذه الظروف الصعبة وهذا الجسيم الذي رأيته.»

كما شرح بول اللحظات التي عاشها خلال قصف المركز الإعلامي إصابته وأشار هذا الهجوم لم يكن اعتباطياً أو بالصدفة، وقال: «أنا كنت على الأرض ولا أعلم إذا كنت قد أصبت أم لا.. رأيت ريمي وماري يحاولان الهرب عندما أصيبوا بقذيفة واحدة.. ولاحظت طائرة من دون طيار تنقل ما يحدث وتراقب المكان وعندما لاحظوا أنه هناك أشخاص على قيد الحياة ويتحركون بدأوا بإطلاق القذائف من جديد وكان علينا أن نخبئ تحت الحطام... .. وهنا كان المركز الإعلامي وكل المعدات مدمرة... كان هذا كابوساً كبيراً.. وبعد 15 دقيقة أخذونا إلى المشفى الميداني لإسعافنا لم يكن بإمكاننا البقاء في المشفى خوفاً من الاستهداف تم نقلنا إلى مكان آخر لكن كان هناك مصباح للإضاءة فاكتشف النظام وجودنا وفتحوا علينا نار جهنم عرفوا أن بعضنا قد نجا أرادوا إنهاء العمل كانوا يحاولون الوصول إلى المبنى الجرافات كانت تدمر كل المباني المجاورة لحسن الحظ البناء كان قوي رغم تلقيه ضربات مباشرة إلا أنه صمد.

وأشار بول: «النقطة الأسوأ أنه تلقينا رسالة تفيد بأنه سيكون هناك وقف إطلاق نار وأن الصليب الأحمر سيأتي لإنقاذنا وكنا سعداء واعتقدنا أن هذا الكابوس سوف ينتهي، ولكن حين أتت سيارة الإسعاف تبين أنها تابعة للهلل الأحمر السوري وليس للصليب الأحمر. تلقينا تحذيرات من ناشطين بعد دخول سيارة الإسعاف التابعة للنظام وأنه يمكن أن يقتلنا.. كان أسوأ شعور في العالم ونحن نسمع سيارة الإسعاف تبتعد ونحن لسنا بداخلها.»

وشرحت إديث عن تلك الدقائق خلال استهداف المبنى وكيف عاشتها تحت الطاولة وإصابتها، وأضافت زميلي وليم دانييلز كان على تواصل مع السفير الفرنسي لكنه لم يتمكن من الوصول إلى الصليب الأحمر الذي لم يسمح له بالدخول.. كنا محظوظين لأننا لم نستقل سيارة الإسعاف.. لم يكن لدينا خيار سوى الانتظار مع باقي المدنيين بدون غذاء أو كهرباء وكان الأطباء يحاولون إعطائنا بعض الحبوب كانت الأوقات عصيبة جداً في اليوم التالي كان هناك إجلاء للمدنيين هرباً عبر الأنفاق أنا لم اكن قادرة على المشي بسبب إصابتي لكنهم حملوني رغم صعوبة المشي في نفق ثلاثة كيلو مترات لكنهم حاولوا نقلني وهم يحملونني.. تم سد النفق ونحن في منتصف الطريق ودخل النظام إلى النفق..

وأشارت بوفيه: «النظام لم يقل أبداً أنه لم يحاول قتلنا، لقد وضعوا جائزة لمن يقتلنا وكانوا يقدمون جائزة 10 آلاف دولار عن من يقدم معلومات عنا ونحن نحاول الهرب».

مازن درويش: 720 صحفي قتلوا في سوريا



كما قدم المحامي مازن درويش المدير العام للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير شهادته، حيث وصف عمل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الذي أطلق عام 2003 وتم تسجيله بفرنسا عام 2004، وبقي المركز يعمل داخل سوريا حتى نهاية عام 2016.

وتحدث السيد مازن عن تقرير أصدره المركز مؤخراً يوثق الانتهاكات ضد الصحفيين في سوريا بين عام 2011 و2020، حيث تم توثيق أكثر من 1900 هجوم ضد الصحفيين وكانت الحكومة السورية مسؤولة عن 80 % من هذه الهجمات: 795 هجوم ضد الصحفيين و 61 هجوم على مقرات وسائل الإعلام.

وكانت المعارضة المسلحة مسؤولة عن 171 وداعش عن 164 وجبهة النصرة 140 والإدارة الذاتية 106 والحكومة الروسية 78 الحكومة التركية 38 هجوماً/ ونحن نتحدث عن 720 جريمة قتل خارج النطاق القضائي و140 إخفاء قسري.

وأضاف السيد درويش متحدثاً عن البيئة القانونية المتعلقة بحرية الإعلام والصحافة في سوريا:

«في العام 1963 وبمجرد حدوث انقلاب حزب البعث، تم منع كل أنواع الصحافة وإغلاق كل الصحف وكل دور النشر والطباعة.

وفي العام 1973 كان هناك الدستور الجديد الذي وضعه حافظ الأسد حيث يقول في المادة الثامنة أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع. وحتى رغم وجود هيئات مثل اتحاد الصحفيين أو نقابة الصحفيين، كان على الصحفيين أن يخدموا أهداف البعث في عملهم».

وأضاف درويش: «في عام 2000 حدثت تغييرات بقانون الإعلام حيث سمح بتأسيس مجلات غير سياسية، مع منح وزير الإعلام السلطة المطلقة لإصدار تراخيص هذه المجلات بحيث يتم منح التراخيص لأشخاص فقط المرتبطين بالسلطة، وفي العام 2011 أوقف النظام العمل بقانون الطوارئ ولكنه في الوقت نفسه أصدر النظام قوانين إضافية تعطي حصانة للأجهزة الأمنية.

وقدم درويش شرحاً للعمل الإعلامي قبل العام 2011 والمخاطر التي تحيط بالصحفي من الاعتقال

بقرارات أمنية، ورد على سؤال المدعي العام إن كان هناك قدرة على الإبلاغ أو وقف محاكمات الصحفيين وقال:

«في سوريا لدينا القانوني الجزائي العادي والقانون الجزائي العسكري والسلطة القضائية الاستثنائية ولدينا أيضاً السلطة القضائية الاستثنائية محكمة الميدان العسكرية المسؤولة عن محاكمة وقتل آلاف السوريين، ولدينا أيضاً محكمة أمن الدولة كانت موجودة حتى 2011 ليست جزء من الصلاحية القانونية العادية هي جزء من حزب البعث وكجزء من عملية الإصلاحات التي قام بها النظام بعد الثورة أوقف النظام محكمة أمن الدولة وأنشأ محكمة الإرهاب في المكان نفسه وحتى في المبنى نفسه».

درس مجزرة حماه:

ونوه درويش إلى مقولة قالها وزير الإعلام السابق في سوريا (محمد اسكندر) يمكن أن توضح كيف يتعامل النظام مع الإعلام وهي: «أن الصحفي موسيقي في اوركسترا، والصحفي يتبع عصي قائد الاوركسترا وهو وزير الإعلام».

وفي رده على دور المركز وتواصله مع المعتقلين المفرج عنهم قال درويش: «نحن شاركنا في الانتفاضة منذ اليوم الأول، لقد كان كالحلم بالنسبة لنا وكنا نأمل في الحصول على هذه الحريات قبل العام 2011 ولكن في نيسان أبريل من نفس العام لاحظنا وجود انتهاكات صارخة وأنه علينا أن نحسن التوثيق لأننا تعلمنا من درس حماة عام 1982 لأنه حتى اليوم يوجد أكثر من 16000 شخص مفقود من جريمة حماة، وقمنا في هذا الشهر بإطلاق مركز توثيق الانتهاكات.. في قاعدة بياناتنا هناك أكثر من 400 ألف ضحية لكن لا ندري ربما الحقيقة تخبي أكثر من ذلك».

في 16 آذار 2011 أشار درويش إلى مشاركته في اعتصام وزارة الداخلية والذي اعتقل فيها مع مجموعة كبيرة من المعتصمين والتقى يومها نبيل لكنه أفرج عنه في نفس اليوم في حين أن نبيل ومجموعة أخرى تم إرسالهم إلى المحكمة.

ونوه درويش إلى أنه في 16 من شباط 2012، داهم فرع المخابرات الجوية مكتب المركز وقام باعتقال كل الزملاء في المكتب (14 شخصاً)، كما لو أنهم يداهمون مقر عسكري، وتم إرسالنا لمطار المزة العسكري حيث يوجد فرع تحقيق تابع للمخابرات الجوية.

سؤال المدعي العام منذ الأيام الأولى قمتم بالتوثيق ما هي استراتيجية المساءلة التي تعملون عليها؟ أجاب درويش «حاولنا التعلم من درس مجزرة حماه حقوق الضحايا ضاعت، أحد ضحايا المجزرة وأولاده يقطنون بجواري وبعد سنوات من وفاته اضطروا لدفع مبلغ مالي لتوثيق شهادة تفيد أن والدهم أكله الذئب هم بحاجة إلى حل لإصدار شهادة الوفاة، تخيلوا أن الضحية تدفع للقاتل.. عندما أنشأنا مركز توثيق الانتهاكات كان هناك أصناف محددة من الانتهاكات.. لكننا لم نظن أننا سنواجه أنواع أخرى من الانتهاكات كنت أقول اعتذر أننا في نيسان 2011 لم نكن نتوقع أن يستخدم النظام الأسلحة الكيماوية وان يستهدف المشافي والمدارس، والآن قمنا بتحديث نظامنا».

ونوه درويش أنه في العام 2016 بدأنا بالعمل على استخدام الولايات القضائية العالمية وتعاوننا مع الكثير من المراكز في ألمانيا وفرنسا، هناك أكثر من 13 قضية ودورنا هو إبقاء هذه القضايا على الطاولة منعهم من إبرام أي اتفاقيات سياسية تتجاهل الضحايا، نعمل على ثلاث مستويات التعذيب وجرائم القتل خارج نطاق القضاء لدينا سبع قضايا والمسؤول فيها هو النظام ولدينا قضية جيش الإسلام هو المرتكب حيث خطف زملائنا رزان زيتونة ورفاقها من دوما، وأحد قادة هذا الفصيل محتجز في فرنسا، وثلاث قضايا استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين وهناك قضية لضرب مدرسة في درعا ولدينا قضايا الضحايا الذين يحملون جنسيتين السورية وجنسية أخرى مثل عائلة الدباغ، وقضية مركز بابا عمر الإعلامي.

جدار حديدي ضد الإعلام:

اعتقلت ثلاثة مرات بعد الثورة ومرتين قبل الثورة، النظام السوري قرر أن يغلق البلد والنوافذ كلها على الصحفيين بدأوا مع الصحفيين المحليين الذين ساعدوا الصحفيين الأجانب والصحفيين الذين حاولوا إرسال المقاطع في 16 شباط 2012 اعتقلوا 14 شخص من زملائي في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وبعد عشرة أيام اعتقلوا نبيل شرجي كانت هذه بداية الإعلام المحلي.

ويروي درويش عن ولادة عنب بلدي ويقول: «ما زلت أذكر حين أتى يحيى الشرجي إلى المكتب وهو يحمل النسخة الأولى من صحيفة عنب بلدي وهو من أكثر الأشخاص ظهوراً في الإعلام السوري وقلت له أنت مجنون ماذا تفعل هنا؟، كان فخور بنفسه وهو يحمل النسخة الأولى من عنب بلدي».

بعد اعتقال يحيى تم اعتقال نبيل وبعدها تم تنفيذ عملية مركز بابا عمر ذا اردنا أن نرى الصورة الإجمالية يمكننا أن نلاحظ أن النظام قرر إغلاق البلد وإعادة بناء هذا الجدار الحديدي.

يضيف درويش: «التقيت بنبل خلال الاعتقال أخذونا إلى سجن المزة في قسم التحقيق، كانوا يقسمون النساء عن الرجال لكن في اليوم الثاني من الاعتقال فصلوني عن الجميع، وبعد بضعة أيام إلى شهر قمت بإضراب عن الطعام وفي المساء همس إلي أحد الأشخاص وقال لي (مازن) وكان هذا الشخص نبيل وأعطاني حبة بطاطا وكان هذا أمر عظيم بالنسبة لي، وهكذا عرفت أن نبيل كان في السجن، كنا معصوبي العينين واليدين وأخذوه إلى التحقيق في السجن مكان التحقيق قريب من مكان الاحتجاز كنا نسمع أصوات التعذيب، وبعد 60 يوم في منتصف الليل وضعونا في آلية وأخذونا إلى الفرع 555.

شرح درويش عن آليات الدفاع النفسية التي خبرها السوريون خلال التحقيقات في الأفرع الأمنية والمقاومة خلال التعذيب.

التعذيب لأجل التعذيب فقط:

وأضاف: «حين تم نقلنا إلى الفرقة الرابعة اكتشفنا أنهم لا يعرفون أسماءنا حتى وكنا في ذلك الحين 105 شخص يتم معاملة الجميع بنفس الطريقة مدافعون عن حقوق الإنسان أو مسلحون أو متطرفون أو أشخاص في السجن بتقارير كيدية أو تشابه أسماء، في ذلك المكان تحت الأرض كان لدينا جليستين تعذيب يومياً بالإضافة لجلسة إضافية أسبوعياً يسمونها الحفلة.. في فرع الأمن كنا نعرف أنهم يريدون معلومات لكن في الفرقة الرابعة ولم يعرفوا أسماءنا حتى جميعاً نتعرض للتعذيب، لم يكن هناك تحقيق لا يريدون أي معلومات التعذيب من أجل التعذيب».

بعد ذلك نقلوا نبيل إلى فرع التحقيق وبعد بضعة أيام حوله إلى الفرقة الرابعة إلى الفرع 555 إلى غرفة أخرى مع زملاء آخرين من المركز والوضع نفسه تعذيب يومي..

ونوه درويش: أراد نبيل والآخرين أن يقوموا بعملهم وأن يوثقوا الأسماء، فاستخدموا القميص وكتب نبيل الأسماء بالدم بعد مزجه بالصدأ وكانوا يكتبون أسماء المعتقلين على القمصان ومنصور العمري أول من أطلق سراحه وأعطى هذا القميص له وتم تهريب القميص إلى زميلتنا رزان زيتونة وتم نشر الأسماء.

ويضيف درويش: «التقيت بنبل مرة أخرى في سجن عدرا من حسن حظنا كان قد تم تحويلنا لصالح محكمة الإرهاب.. لكن ليس نبيل الذي تم إرساله إلى محكمة الميدان العسكرية حيث تمت إحالته إلى سجن صيدنايا.. وبعد شهر آب من عام 2015 تم إطلاق سراجي وخرجت من سوريا في تشرين ثاني عام 2015».

وأجاب درويش على تساؤلات لجنة القضاة حول تعريف الصحفي المعتمد من الأمم المتحدة والفرق بين الصحفيين والإعلاميين وكم من ضحايا الإعلام التي تم توثيقها في المركز يمكن اعتبارهم صحفيين:

وقال درويش: «نحن نراجع منهجية عملنا دائماً وبياناتنا طبعاً ولدينا ثلاثة مذكرات تفاهم مع آلية الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق، ولدينا محاكم عدة في ألمانيا وفرنسا والنمسا والنرويج وغيرها من الدول ونحن العام الماضي فقط تلقينا 65 طلب من وحدة جرائم الحرب وتسعة دول أوروبية ومن أمريكا وكندا، أذكر هذا الأمر لأقول نعم نشعر بالراحة ونحن نق بطريقتنا عملنا وأنها تتسق مع أعلى المعايير الدولية وأعلى مستويات التوثيق القانوني التي تتسق مع معايير الأمم المتحدة».

ويضيف درويش هل الجميع صحفيون والفرق بين الصحفي والإعلامي؟ نعم نميز وهناك فرق في طريقة عملنا لدينا تعريفات وفئات كثيرة الصحفي هو المحترف الذي يعمل وهذا هو سبيل معيشتنا لدينا الصحفي المصور ولدينا الإعلامي مثل الوسيط والذين يعملون في إدارة الصوت والأقمار الصناعية وما إلى ذلك لدينا كل هذه التعريفات حول الصحفيين والإعلاميين لكن في الإعلام كل فئة منفصلة.

ويشرح درويش عن الانتهاكات المرتكبة في سوريا والجهات المسؤولة عنها وأن النسبة الأكبر (82%) من الانتهاكات ارتكبتها الحكومة السورية أما عن الانتهاكات الروسية ينوه درويش إلى أنه بعد زيارته لأوكرانيا لاحظ أن أسلوب الجنود الروس هو نفسه المتبع في سوريا لكنهم يستمتعون أكثر في أوكرانيا لأنهم لا يواجهون حاجز اللغة في سوريا التعذيب والقتل ليس بالمتعة نفسها.

وشرح درويش عن افتقار الصحفيين السوريين لمعدات السلامة (الخوذة والسترة الواقية) مشيراً أن هناك محاولات في المركز منذ العام 2011 لتوفير المعدات لكن للأسف لا ننجح.

وحول التمييز بين الصحفي والناشط وحالة نبيل بشكل خاص يقول درويش: «نبيل ناشط سلمي وصحفي وأنا أقول أنه صحفي ومثقف ويعمل كصحفي حتى قبل غيب بلدي قام بتصوير الكثير من الاحتجاجات في داريا وزود الكثير من وسائل الإعلام بالتقارير والمعلومات حتى لو أنه لم يستخدم اسمه الصريح.. نحن نتحدث عن ثورة ومظاهرات وحلم بالحرية ونبيل شارك بهذا الحلم وشارك بالكثير من النشاطات المدنية».

ترسيخ الإفلات من العقاب:

كما استمعت هيئة المحكمة إلى الحقوقي والمدافع عن حقوق الإنسان نديم حوري الذي قدم وصفاً عن الوضع القانوني والعمل الإعلامي في سوريا وأجاب على تساؤلات هيئة المحكمة في هذا الخصوص.

حيث تحدث عن ترسيخ الإفلات من العقاب في القوانين والممارسات في سوريا.

وأضاف: في العقد الأخير وبفضل عمل النشطاء الشجعان في الميدان ومنظمات حقوق الإنسان حيث حاولوا رفع القضية السورية إلى المحاكم الدولية وتم رفض ذلك في مجلس الأمن بسبب أن الحكومة السورية محمية من قبل روسيا والصين حيث استخدمت هاتان الدولتان حق النقض، وكون سوريا ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف: رغم ذلك كان من الممكن استخدام نظام الولايات القضائية الدولية خصوصاً للصحفيين الأجانب الذين قتلوا أو خطفوا في سوريا حيث يتم استخدام معيار الجنسية في هذه الدول في محاولة ملاحقة هذه القضايا، هذا يساعد بشكل خاص الصحفيين الأجانب ولكن لا يساعد الأغلبية المؤلفة من صحفيين سوريين.

وأجاب الشهود على أسئلة المحكمة حول تجاربهم مع الانتهاكات الجسيمة الواقعة على الصحفيين ودور الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في ارتكاب هذه الجرائم ومنعها والتحقيق فيها.

وتم تخصيص **اليوم الثاني** لحادثة مقتل نبيل الشريجي. وقام المدعي العام بعرض الأدلة التي تم جمعها واستمعت هيئة المحكمة إلى الشهود الذين تحدثوا عن حياة منذ الطفولة وعمل نبيل الشريجي وظروف وفاته والتحقيقات في جريمة قتله.

بداية اليوم الثاني مع كلمة للمدعي العام (المودينا برنابيو) التي أشارت إلى أنه عبر الشهادات سوف يتم فهم ماذا كانت تعني شخصية نبيل للحراك في داريا لا يما بعد عام 2011، ونوهت إلى أن لجنة القضاة أظهرت اهتماماً بالشباب الذين قاموا بدور مهم خلال الحراك في سوريا، وتغيير تاريخ البلد.

نوهت المدعي العام إلى سوء المعاملة التي تعرض لها الناس في سوريا وهو مستمر حتى هذه اللحظة أنه وخلال عقد الجلسة، التي سوف تحاول التعامل مع الإفلات من العقاب الصارخ الذي ما زال قائماً في سوريا.

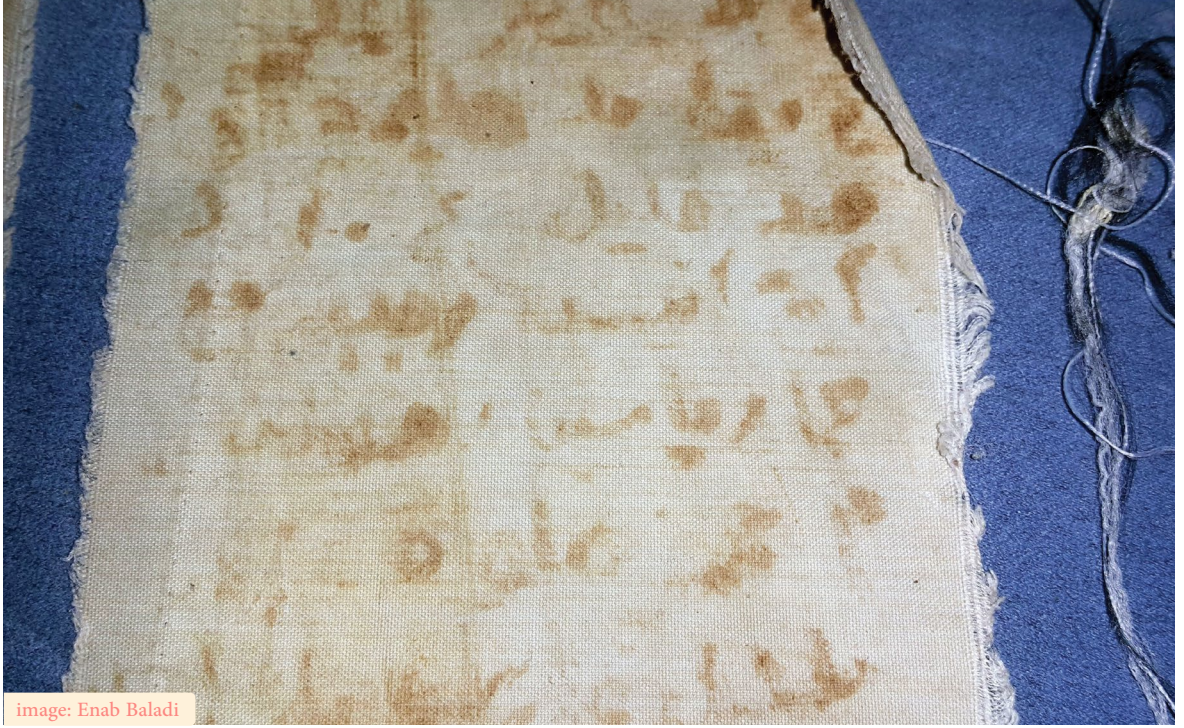


image: Enab Baladi

بدأت الجلسة مع عرض دليل ملموس وهو عبارة عن خمسة قطع قماشية كانت موجودة في قاعة المحكمة وخلال الاستراحة كان يمكن للحضور معاينتها.

ولتوضيح ما هي هذه القطع وعلاقتها بقضية نبيل شرجي، قدم الصحفي والناشط الحقوقي منصور العمري الذي كان معتقلاً مع نبيل، شرحاً مفصلاً عبر تسجيل صوتي مصور أشار فيه أنه خلال الاعتقال كانوا خمس أو ست أشخاص يتبادلون المعلومات وأرقام الهواتف، وعند خروج أي أحد من هؤلاء يتواصل مع عائلة باقي المعتقلين لطمأننتهم على حال أبنائهم، لكن المشكلة أن كل شخص لا يستطيع أن يحفظ معلومات كل الموجودين في المعتقل.

وأضاف العمري: «خلال فترة اعتقالي كنت أحاول تعليم اللغة الإنكليزية للمعتقلين وكنا ندون القواعد على قطع قماش بعضام الدجاج، وهذا ما فعلناه لتدوين معلومات المعتقلين لكن أيضاً واجهتنا مشكلة حيث كنا نخشى أن هذه المعلومات لن تدوم لفترة طويلة، لذلك فكر أحد المعتقلين بفكرة أخرى حيث أخذ قطعة من كيس بلاستيكي دخل إلى الحمام وخرج وعليه سائل أحمر وهو كان دم من لثته، فكرنا حينها أن مزج الدم مع بقايا الحديد على الأرض يمكن أن يكون حبر حقيقي.

وأوضح العمري آلية التوثيق التي تم اتباعها حيث شخص منا يجلس مع مجموعة يحفظ تفاصيل اتصالاتهم ونقوم بكتابتها على القطع القماشية لتدوينها، وفي النهاية استطعنا جمع وتدوين كل المعلومات، والخطوة الأخيرة هي كيف يمكننا حفظ القطع القماشية وتخزينها، فكرنا أنه يمكننا تخزينها في قبة القمصان، حيث استطعنا عبر عظام الدجاج إحداث الثقوب في القماش ووضعنا خيطان حولها وقررنا أن يكون أول شخص يخرج هو من يرتدي القميص ويتواصل مع مركز توثيق الانتهاكات، ويضيف العمري: أنا كنت أول من تم الإفراج عنه من المجموعة كان ذلك بعد تقريباً عشرين يوم من انتهاء عملية التدوين، وعندما تم النداء على اسمي قفزت نحو القميص، وارتديته وخرجت مع الأسماء.

الشهادة التالية كانت لكل من السيدة حنان لكود والسيد أسامة شرجي



السيدة حنان لكود التي كانت تعرف نبيل شرجي من الطفولة وهي مهندسة مدنية تخرجت من جامعة دمشق وعملت في الهندسة ثم درست أيضاً تربية حديثة مقيمة في ألمانيا وتعمل في مكتب هندسي، وأيضاً رئيسة الهيئة الإدارية في منظمة «شبكة حراس الطفولة» قالت: «أعرف نبيل منذ أن كان عمره خمس سنوات.. وعندما كبرنا التقيت مع نبيل في مكتبة الأستاذ عبد الأكرم السقا والتي هي نفسها مجموعة شباب داريا، وحينها كان عمره 16 سنة وذكرني بنفسه وهذا كان بين عام 2000 و2003، وأضافت لكود: في ذلك الوقت تم اعتقال مجموعة من ناشطي داريا (25 شاب واستدعاء 11 فتاة للفروع الأمنية لمدة شهر)، وحينها نبيل كان جزء من المجموعة الأصغر عمراً (ثمانينات القرن الماضي) وكان هناك المجموعة الثانية وأنا منهم من مواليد سبعينات القرن الماضي، وكان نبيل طالبا لدى الأستاذ هيثم الحموي الذي اعتقل في 2003 وتم الإفراج عنه في 2005، خلال هذه الفترة درس نبيل المعهد الزراعي، لكنه درس أيضاً الصحافة بناء على نصيحة الأستاذ هيثم الذي لاحظ موهبة نبيل في رؤية وتحليل المشكلة والتعبير عنها بشكل قوي والذي كان لافتاً منذ كان عمره 16 عام.

السيد أسامة شرجي من مدينة داريا تخرج من كلية الصيدلة ودرس الدكتوراه في جامعة باريس سبعة أشهر أسامة أنه اعتقل لمدة ثلاثة أشهر في عام 2003 وان نبيل زاره بعد إطلاق سراحه ولم يكن يعرفه قبلاً، بعد ذلك استمر في اللقاء بشكل شبه يومي وحينها كان نبيل يحب التواصل باللغة العربية الفصحى لأنه بدأ يجتهد على نفسه ليعمل في الصحافة، ويقرأ ويبتاع الكتب، وأضاف أسامة: خلال العامين من 2003 وحتى 2005 استمرينا بالتواصل بصورة يومية لكن بعدها أنا انتقلت إلى فرنسا لأتابع دراستي

مجموعة شباب داريا:

قامت السيدة حنان بسرد تاريخي عن النشاط في داريا من عام 1989 وحتى عام 2003 ضمن جامع أنس ابن مالك وتضمن نشاط اجتماعي وديني تشكلت مجموعة من الشباب كل شخص بدأ يعرف كيف يعبر

عن ذاته بحرية.

تطورت هذه المجموعة وأصبح لديهم أيضاً طلاب، من عام 2003 تم إخراج هذه المجموعة قسراً من جامع انس ابن مالك وأصبح نشاط المجموعة خارج المسجد وأصبحت اللقاءات في مكتبة الأستاذ عبد الأكرم السقا الذي أسس المكان ورعى المجموعة.

وأضافت السيدة حنان نبيل عايش هذه الفترة بشكل كامل حيث تراكم وعيه، وتطوره خلال هذه المرحلة وصل إلى مرحلة مبكرة بأنه يريد أن يفعل شيء ليقاوم أي عنف موجه ضد الناس بسبب آرائها.

أشارت لكود إلى الأعمال التي قامت بها المجموعة في تلك الفترة وتمثلت في أربع محاور الامتناع عن دفع الرشاوي - الاعتراض على الهجوم الأمريكي على العراق - تنظيف قطاعات في البلد - مكتبة لتداول الكتب أو البحث عبر الإنترنت.

بعد أقل من شهر واحد تم توقيف هذا النشاط بقرار أمني واعتقال المجموعة.

اللاعنف

أسامه من جانبه أضاف أن المجتمع في مدينة داريا هو مجتمع محافظ ويحترم الدين، وما يميز المجموعة أنه كان يمكننا التفكير في كل شيء وانتقاد أي شيء، أحد الموضوعات التي ناقشناها موضوع اللاعنف ونبيل كان قريب جداً من هذا الموضوع.

وعن تواصله مع نبيل قال: «حين انتقلت إلى باريس في عام 2005 حافظت على تواصل مع نبيل وفي عام 2009 التقيت به في تدريب حول الكفاح غير العنيف وكان المدربون حينها من صربيا، وطوال هذا الوقت كان نبيل يفكر كيف يمكن أن يطبق ما تعلمه في سوريا، وحين بدأت الاحتجاجات في سوريا كانت هي الفرصة ونبيل كان متحمساً جداً لتغيير الدكتاتورية، هذه كانت فرصة لنا جميعاً وكنا على دراية من مخاطر العنف وأن الأحداث ستكون مأساوية، ونبيل من أهم الأشخاص الذي دعى الناس لعدم استخدام العنف.

يضيف أسامة: حين يأتي اسم نبيل إلى ذهني أتذكره يحمل الكاميرا معلقة في رقبته حتى قبل 2011 كان ملتزماً بالكاميرا وبعد الاحتجاجات كان مسؤولاً عن تصوير المظاهرات وعمله كان خطير لان النظام استهدف الصحفيين أصبح نبيل يخبئ ويعمل باسم مستعار.

حنان كانت تنسق بين مجموعة الفتيات ومجموعة الشباب بسبب صعوبة التواصل في مجتمع محافظ مثل داريا، قالت: «هنا بدأت عملية التنظيم نبيل كانت مهمته هي الإعلام نشر الأخبار والفيديوهات وجمع المعلومات والتنسيق مع الجهات الإعلامية أيضاً، وكوني كنت أعمل مع المجموعة النسائية كنت أتواصل مع نبيل في حال كان هناك أي نشاط نريده أن يظهر على الإعلام، بعد فترة أصبح هناك مكتب إعلامي خاص بالحراك النسائي ونبيل كان يدقق عملهم ويدبرهم لتقديم العمل بشكل احترافي وأحياناً يساعد في تأمين المعدات.

نبيل كان يشرف على مجموعة الشباب بوصفه مختص حيث درس الإعلام في جامعة دمشق تعليم مفتوح كان مسؤول عن اللجنة الإعلامية في تنسيقية داريا

شرحت حنان الاعتقال الأول لنبيل والذي كان في 16 آذار 2011 وذلك خلال المشاركة في اعتصام أمام بناء وزارة الداخلية في دمشق، كان الأمن منتشر في محيط البناء وحين حاول نبيل منع اعتقال مجموعة من المعتصمين تم اعتقاله معهم، خلال الاعتقال أضربت عن الطعام وتم الإفراج عنهم بعد 2011.

وقالت حنان وفق ما علمت أنه عند الاعتقال الثاني لنبيل في شباط 2012 وفي لحظة اعتقاله قال عنصر الأمن الذي اعتقله: «الآن لقد اعتقلنا تنسيقية داريا كلها».

أجاب أسامة على سؤال المدعي العام حول دور المجموعة بعد توقيف نبيل الثاني حيث كان معه على اتصال قبل اعتقاله بقليل وأكد أن كل شيء على ما يرام، وبعد ساعات فقدنا الاتصال به وعلمنا أنه تم توقيفه، وهذا كان له أثر كبير ونبيل كان له دور كبير في منع الشباب من استخدام العنف لما لذلك من أثر كبير كان يناقش الشباب بشكل كبير حول أهمية الابتعاد عن العنف، لم يقبل نبيل أي عروض تدعم العنف أو التوجه الديني، كان نبيل واضحاً نحن لا نريد أن نستخدم العنف، وهناك أشخاص آخرون بالطبع

يمنعون استخدام العنف ونبييل كان أبرزهم.

أشار أسامة أنه بعد اعتقاله وانتقاله من الفرع الأمني إلى سجن عدرا (سجن مدني) كان هناك أحد أفراد عائلته يزوره تلقينا منه بعض المعلومات والتعليمات وكان خائفاً أن يتم نقله إلى سجن صيدنايا وكان يخشى أن يتم إعدامه، «آخر رسالة تلقيتها من أسامة كانت في عام 2014، وكانت مليئة بالعواطف» حسب ما قال أسامة.

لجنة القضاة توجهت أيضاً بأسئلتها للشاهدين، واحد هذه التساؤلات هو «تاريخ معرفة وفاة نبيل» شخص من عائلة نبيل كان يحاول الحصول على زيارة لكنه لم يستطع هنا أكد هذا الشخص توفي في 2015

وسؤال آخر: «متى شعرتم أن الحلم بالتغيير بدون عنف قد انتهى وحل مكانه أصبح حرب»

أجاب أسامة من الصعب تحديد اللحظة بدقة لكن كان واضح أن وحشية النظام ضد المدنيين كان من الصعب أن لا تؤدي إلى استخدام الناس للأسلحة، بالنسبة لي بعد الهجمات الكيماوية في 2013 كان من الصعب جدا إقناع الناس في سوريا بالبقاء سلميين.

وأضافت حنان كحراك نسائي في داريا فقدنا الساحة بعد أن بدأت بعض المجموعات بالتسلح وهذا حدث تماما بعد تفريغ داريا من نشطائها السلميين واعتقال 90 % كانت هذه استراتيجية النظام أصبحت الساحة مفتوحة للشباب الذي تسلح.

طرحت لجنة القضاة سؤالاً يرتبط بفهم الوضع في داريا وارتباطها بباقي المدن، وقدم كل من أسامة وحنان شرحاً عن الحركة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة والحالة المحافظة في داريا ودور المرأة فيها وهو ما حاولت المجموعة النسائية التأكيد على دورها في الحراك رغم كل الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة خلال الثورة.

ياسر الخولاني، شاهد على الاعتقال:

وعبر الإنترنت استمعت المحكمة لشهادة السيد ياسر الخولاني من مدينة داريا وهو صديق نبيل كان مع نبيل لحظة اعتقاله، قال: «أعرف نبيل كونه صديق لأخوتي والتقنيته كثيرا بشكل سابق للثورة، لكن المعرفة عن قرب والعمل معاً كانت خلال الثورة حيث جميعنا شاركنا بالمظاهرات كل كان له دور ونبييل كان دوره التصوير ورفع المقاطع علي الإنترنت وهو من مؤسسي تنسيقية داريا، كنا نلتقي بشكل شبه يومي لتخطيط العمل ونبييل هو أيضاً حلقة من حلقات الوصل لمجموعات أخرى».

وأوضح ياسر ظروف اعتقال أشقائه حيث قال: «شقيقي عبد الستار اعتقل في 22 تموز 2011 في كمين للقوى الأمنية، في 8 آب 2011 أيضاً اعتقل شقيقي الثاني مجد من مدينة داريا حيث رصد الأمن اتصالاً له وتمت مدهمة المنزل واعتقاله.. أشقائي الاثنين لم يخرجوا واستلمنا شهادات تفيد بوفاتهم، لم يسمح لنا بزيارتهم إلا مرة واحدة وطبعاً لم نستلم أي جثمان».

وأضاف ياسر انه بعد اعتقال أشقائه كان نبيل يختبئ في منزل لهم، وكنا على تواصل بشكل يومي قبل شباط 2012، وكان هناك احتجاجات مستمرة واحد أشكالها حرق الدستور، وفي تلك الفترة كان الأمن يسير في مواكب في المنطقة وتنتشر الحواجز الطيارة، وقال خولاني: في 26 شباط 2012 اضطررنا للخروج من البيت للانتقال إلى منطقة أخرى لاستلام أحد مقاطع الفيديو (كان الإنترنت حينها مقطوع عن كل داريا)، كنت أنا ونبييل وشقيقي بلال في شارع الثورة في المدينة كان هناك موكب أمني بين ثمانية وعشر سيارات.. تم توقيفنا وتفتيش السيارة واستجوابنا.. ونبييل قال لهم إنه صحفي واعتقلوه في اللحظة ذاتها.. حققوا معنا حول معرفتنا به وقالوا لنا أن نغادر المكان فوراً، وعند ركوبنا السيارة أعادونا مرة أخرى واستجوبونا ثانية.. وبدأت العناصر تتناقش فيما بينها أن كانوا سيعتقلونا أو لا، لكنهم قرروا تركنا».

وتساءلت المدعي العام إن كان قد رأى ما حدث لنبييل وأجاب ياسر عن العناصر كانت قد بدأت بالاعتداء على نبيل وضربه منذ لحظة اعتقاله، غادرنا مباشرة لأن همنا في تلك اللحظة إعلام الجميع عن اعتقال نبيل.

وحول ردة فعل المجموعات النشطة في داريا أشار خولاني أنه وبسبب المخاوف من العمليات الانتقامية

التي عادة ما تقوم بها الأفرع الأمنية أو بسبب ما تنتزعه من معلومات من المعتقل تحت التعذيب فإن جميع المجموعات أوقفت عملها خوفاً من مداخلات محتملة وحملات اعتقال جديدة.

كما أجاب ياسر على سؤال المدعي العام أن كانت المجموعة الأمنية تستهدف اعتقال نبيل حيث أكد أن الموكب الأمني كان يبحث عنه وعن غيره لكن اسم نبيل أيضاً معروف لديهم.

أكد ياسر أن كل المجموعة استمرت بالعمل حتى التهجير القسري من داريا في آب 2016، وهذا كان وفاء منا لنبيل ولرفاقه أن نكمل العمل على هدفنا.

لجنة القضاة من جانبها تساءلت عن نوع المواد والتوثيق التي كانت موجودة على لابتوب نبيل عند اعتقاله، وكيفية جمع ونقل المعلومات ونشرها، ولما كان العمل بالغ الأهمية.

أجاب ياسر: «المعلومات الموجودة على اللابتوب هي المواد المرتبطة بصورة خاصة بحراك داريا مثل المظاهرات التحضير للمظاهرات إضاءة الشموع توزيع جلسات النقاش- أحيانا جلسات نقاش قديمة قبل الثورة كل الأنشطة الثورية موجودة على اللابتوب».

أما حول مسار المعلومات وصنع الأخبار أجاب ياسر: «كان هناك مهام موزعة على الناشطين هناك من يصور وهناك من يحرر الفيديو أو المادة وهناك من يرفعه على الإنترنت، ونبيل دور كبير في العمل الإعلامي بسبب خبرته».

«كيف ساعد نبيل الصحفيين المحترفين وكيف أصبح صحفياً» هذا كان سؤال القضاة الثاني وأشار ياسر أن نبيل كان من القلة الأكاديميين الذين درسوا الصحافة، منوهاً أنه في سوريا خلال الثورة الجميع يعمل في كل شيء وكل الأنشطة التي تخدم الثورة يمكن للناشط أن يكون صحفي يعمل في الإغاثة ويراقب الحالة الأمنية، لكن نبيل اختصاصه الأكاديمي كان هو الإعلام».

الشاهدان التاليان كانا الصحفي والناشط أسامة نصار وناشطة ميمونة عمار.



شرح نصار أنه يعرف نبيل منذ الطفولة كان من أصدقائه منذ تسعينات القرن الماضي، وبعد ذلك بدأ دراسته الجامعية بدأ الزراعة والهندسة ثم قرر دراسة الإعلام لأنه كان طموحه وشغفه تخرج تقريباً في عام 2006.

وأضاف أسامة: أعرفه لأنه كان طالب صديقي وبعد ذلك طالبي وأصبح بسرعة صديقا مقربا مقرباً، كان يسكن أيضاً بنفس الحي، كنت أراه بصورة متواصلة، كنا مهتمين بنفس القضايا».

وحول عمل نبيل وفي رده على سؤال القضاة أشار أسامة أنه لاحظ وجود سوء فهم في المحكمة حول عمل الناشطاء وعمل الصحفيين في سوريا من الصعب التفريق بين المجالين الذين في العادة هم منفصلين لكن في سوريا الوضع مختلف فإذا أردت العمل في الإعلام إما أن تكون مع النظام وتنسخ ما يريد أن يقوله أو أن تكون ناشطاً، وأضاف كان لدينا ثلاثة صحف في سوريا فقط الأولى هي البعث وهو اسم الحزب الرئيسي في سوريا وصحيفة ثانية هي صحيفة الثورة والمرتبطة بثورة حزب البعث في عام 1963 والصحيفة الثالثة هي صحيفة تشرين التي تم تأسيسها في فترة حافظ الأسد كل الصحافة مرتبطة ببروباغندا النظام، وأضاف أسامة في رده على تساؤلات المدعية العامة: «نبيل على سبيل المثال قرر أن يكون صحفياً فهو ناشط سلمي لم يرغب في إحداث انقلاب أو قتل المنتمين للنظام أراد إحداث تغيير سلمي حتى قبل الثورة، كان نبيل يتبع النهج السلمي مثل غاندي ونيلسون مانديلا وغيرهم من مناصري المسار السلمي وحضر تدريبات مرتبطة بالتغيير غير العنيف، كان هذا الأسلوب شائعاً في داريا بين الشباب، وشرح أسامة العديد من الأنشطة السلمية التي نظمتها مجموعة داريا قبل العام 2011، واعتقاله ورفاقه في عام 2003 ومثولهم أمام المحكمة العسكرية وفرض منع السفر والاستجواب المتكرر حتى بعد إطلاق سراحهم.

وأضاف بعد ذلك أصبحنا معروفين وبدأنا نتواصل مع ناشطين آخرين لا سيما في دمشق، قبل أشهر من الربيع العربي بدأنا بالنقاش والتغييرات التي نطمح إليها وبعد بدء الربيع العربي في الدول العربي بدأ السؤال الملح في جلسات النقاش هل سوف يكون هناك ربيع عربي في سوريا وبعد عدة نقاشات وجلسات توصلنا كمجموعة إلى استنتاج أن إطلاق ثورة في سوريا في هذا الوقت المبكر ليس جيداً مع التأكيد على أنه سيكون هناك ثورة وعندما تحصل الثورة نعرف الجهة التي سوف ننتمي إليها.

اعتقال نبيل الأول:

من جهتها الناشطة ميمونة عمار وهي ناشطة مدافعة عن حقوق الإنسان، شاركت تأسيس حركة نسائية في 2007 لتنظيم الاحتجاجات والاعتصامات، قالت: «اجتمعت بنبيل في عام 2008 قبل ستة أشهر من زواجي بأسامة نصار وهو صديقه وكنت ادرس تكنولوجيا المعلومات وكان نبيل في سنته الثالثة من الإعلام، بعد زواجي وانتقالي للعيش في داريا كان نبيل يزورنا في بيتنا وكثيراً ما كنا نلتقي كجزء من مجموعة أصدقاء كبرى في المدينة وكنا على تواصل شبه يومي».

أضافت ميمونة أن نبيل طور خبرته المهنية أيضاً من خلال دورات خضع لها في معهد الحرب والسلام وكان نبيل يشارك معها المواد التي ينشرها عبر مدونته لا سيما منذ عام 2010، وشاركها القلق حول موضوع القمع وضرورة التغيير السلمي، وأضافت: «تابعنا أحداث الربيع العربي وحضرنا جلسات النقاش مع المجموعة».

وكانت ميمونة شاهدة على الاعتقال الأول لنبيل في يوم 16 آذار 2011 حيث قالت: «اعتصمنا أمام بناء وزارة الداخلية في 16 آذار 2011 للمطالبة بالمعتقلين وهو اليوم الذي اعتقل فيه نبيل للمرة الأولى، وكان من الأشخاص الذين نظموا هذا الاعتصام».

أسامة الذي اعتقل مع نبيل في اعتقاله الأول أشار إلى مشاركته في اعتصام وزارة الداخلية وقال إنه تلقى اتصالاً من الناشط يحيى شرجي الذي أخبره عن التواجد الأمني وأن الصدام مع القوى الأمنية بدأ قبل موعد الاعتصام حيث رأوه يصور وأخبره يحيى انه يمكن أن يكون معرضاً للاعتقال.

ويقول أسامة: «حين وصلنا إلى الساحة ولم نصل إلى مكان التجمع في الجهة المقابلة كان هناك مظاهرة مؤيدة لبشار الأسد تنادي: (الله سوريا بشار وبس) وفي الجهة الأخرى بدأت المظاهرة المعارضة بصرخات (الله سوريا حرية وبس) وبدأت القوى الأمنية بالقمع وضرب المتظاهرين واعتقالهم.

تم اعتقال أسامة ونبيل وتم نقل جميع المعتقلين إلى فرع المنطقة 222 أشار أسامة أنه يعرف المكان لأنه سبق واعتقل فيه في عام 2003، يقول أسامة: «شعرت أن الزمن لم يمر هنا الصور نفسها والشعارات نفسها والمكان نفسه لم يتم استبدالها حتى، أمضينا ليلتنا الأولى هناك حيث تم استجوابنا وفي 17 آذار نقلونا إلى المحكمة، هذه المرة الأولى التي يتم تحويلي بها إلى المحكمة سابقاً كنا نخرج من الأفرع الأمنية، حتى الشرطة أشخاص عاديين يقومون بأعمال مكتبية كان هناك انتقال بين العالمين،

تكلّموا معنا و سمونا بأسمائنا لم تعصب أعيننا، وأبرز أسامة مستند تقرير قاضي التحقيق الأول الذي استجوبهم عند الاعتقال وكانت الساعة حينها التاسعة ليلاً.

وشارك أسامة تفاصيل المحكمة والاعتقال رداً على سؤال المدعي العام، وشرح التهم التي تم توجيهها إليهم والقوانين التي تمت محاكمتهم اعتماداً عليها، وتم إطلاق سراحهم بنهاية شهر آذار.

وشاركت ميمونة الرواية من جانبها خلال اعتقال أسامة وشرحت ما حدث يوم 16 آذار 2011 حيث كانت شاركت هي أيضاً في اعتصام وزارة الداخلية، وتم اعتقالها وشرحت التهديدات التي تلقتها من العناصر الأمنية في فرع الأمن حيث تم استدعاؤها إلى مكتب رئيس الفرع مرتين وسألها «ماذا ستقولين عند إطلاق سراحك هل ستقولين أنك شربت الماء وسمحنا لك بالصلاة؟»، فأجابته نعم وسأقول أيضاً أنكم عذبتكم الناس، بعدها أصبح يتحدث بلغة التهديد أنه يمكنه إرسالها إلى سجن دوما للنساء وكانت ميمونة حامل في ذلك الوقت، وسمحوا لأسامة أن يراها قبل إطلاق سراحها في اليوم نفسه مساءً.

وعن العمل بعد ذلك نوهت ميمونة إلى عملها باسم مستعار من وراء شاشة الكمبيوتر حيث كانت تعمل تحت اسم رجل حيث عملت على توثيق الانتهاكات وتوفير الوثائق للمنظمات الدولية، وكذلك توفير المعلومات للمحامين الذين يعملون على ملفات المعتقلين، كذلك توثيق تفاصيل مجزرة داريا في آب 2012 ومشاركتها مع مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

بسبب التهديدات الأمنية اختبأت ميمونة وأسامة في دمشق غادروا منزلهم في داريا وأصبحوا ينتقلون من مكان إلى آخر، وأضافت ميمونة أن نبيل كان يزورنا وطلب منا المشاركة في الصحيفة التي يؤسسها وذلك في نهاية العام 2011 وهي المرة الأخيرة التي التقينا فيها، وساعدت نبيل في إعداد قسم حملات التوقيف في الصحيفة، لكن بعد تقريباً ستة أشهر تم اعتقال نبيل في 26 شباط 2012 بعد أن عاد إلى داريا.

العودة إلى داريا:

حول عودة نبيل إلى داريا قادما من دمشق قبل اعتقاله أشار أسامة أنه كل ما تم توقيف شخص كنا ننتقل إلى مكان آخر بعد توقيف يحيى شربجي وغيث مطر شعرنا أننا مهددين انتقلنا إلى مكان آمن جديد في دمشق لكن فجأة نبيل قرر العودة إلى داريا أخبرته أنه يمكننا البقاء هنا وزيارة داريا بين حين وآخر، قال لي أن الناس بدأوا يقاومون ويجب أن نتصرف، قال لي سأعود بعد بضعة أيام إلى هذا المكان وكلما تواصلت معه وطلبت منه العودة إلى دمشق كان يرفض سأحدث مع بعض الأشخاص، وحينها كان بعض الأشخاص قد بدأوا بحمل السلاح، وأخبر نبيل أسلمة أنه أصبح سكان داريا يقتلون بعضهم البعض لذلك يجب أن أبقى معهم لإحداث تغيير، أجل التغيير اقتبس من غاندي وقال: «يجب أن أقوم بما يجب أن أقوم به». ولم يعد بعدها في ذلك اليوم تم اعتقاله.

تعليق وسؤال من القضاة:

كان هناك اثنين غاندي الذي قاوم بكفاح مسلح واعتقل ومن كافح باللاعنف، وقال بعض المعلقين أن نجاح غاندي في استراتيجيته غير العنيفة تطلب ظروفًا خاصة واستثنائية ولا تمثل استراتيجية ثورة عالمية لمواجهة حكومات استبدادية السؤال: هل كانت الظروف في سوريا مختلفة مقارنةً مع ظروف غاندي وعدم اللجوء إلى العنف ربما لم يكن الاستراتيجية الصحيحة في هذه الظروف؟

وأكد نصار في رده أنه يتفق مع القاضي في الرأي سوريا مختلفة عن بقية الدول لكننا لم نحاول تطبيق استراتيجية غاندي كما هي في سوريا بدأنا نطور نهجنا السلمي الخاص حتى قبل العام 2011 وإجابة النظام الوحيدة هي العنف.

عندما أطلقنا مجلة كانت طريقة بالنسبة إلينا لترويج أهمية عدم اللجوء إلى العنف بدأ نبيل وأصدقاؤه مشروع عنب بلدي.

بعد سنة واحدة في عام 2012 أطلقنا مجلة أخرى طلعنا عالحرية، ولكن العمل على هذه المجلة صعبا

ومليء بالتحديات، وفي كل مرة كنا نقول سوف نتخلى عن هذه المهمة لكن نبيل كان يقول في مرحلة ما من نشاطه، **الناس بدأوا يحملون سلاح الأمور فوضوية لكننا نملك الآن مجلة.**

حول رده على سؤال القضاة عن موضوع عودة نبيل إلى داريا قبل اعتقاله وسبب ذلك أشار أسامة: «الأشخاص ممن حملوا السلاح كانوا شباب المدينة، ونبيل شخصية بارزة في داريا هو صديق الجميع ورجل لديه مبادئ وطيب وشخص سلس حتى من لا يوافق الرأي كان يحبه نبيل آمن أنه يجب أن يتصرف لمنع الأشخاص من القتال.

وأشار أسامة إلى شعار مدونة نبيل على الإنترنت وهي اقتباس من شعر محمود درويش: «ونحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلا».

الصحافة في سوريا:

وفي رده على كيف يرى وضع الصحافة في سوريا نوه أسامة إلى أن البعد الأساسي للصحافة هي الحقيقة نحن غير مسموح لنا أن نقول الحقيقة في سوريا نحن مجبرين على أن نقول الأكاذيب واتباع رواية النظام نحن يومياً في المدارس كنا مجبرين أن نردد شعار حزب البعث، كان الصمت كبير وباهظ ولكن التغيير موجود كنا مملكة الصمت والآن من أكثر المناطق صخباً في العالم.. خسرت الكثير من أصدقائنا لكن المستقبل لن يكون على هذا الحال.

الشهادة الأخيرة التي استمعت إليها المحكمة هي شهادة الناشط مروان العش:



image: Youtube

قدم السيد مروان مقدمة سياسية عن الوضع في سوريا منذ الاستقلال حيث كان هناك التنوع الحزبي والسياسي والحراك الاجتماعي وحرية في وسائل الإعلام قبل وصول حزب البعث إلى الحكم في عام 1963 والتي أقصت الجميع وتم تعطيل كل القوى السياسية والاجتماعية وبدأ القمع في سوريا والإعلان عن حالة الطوارئ، في 1970 وصل حافظ الأسد إلى السلطة بانقلاب أسس جمهورية الرعب تعتمد على المخابرات والأمن وقمع الحريات ليس لأي مواطن الحق في هذا الوطن على المواطن العمل والإنتاج

وخدمة خطط الدولة.

في ثمانينات القرن الماضي قمع الشعب السوري بسبب حراك احد الأحزاب الدينية وهو حزب الأخوان المسلمين يضم حوالي 4000 شخص، وعمم العنف على كل المجتمع واستنفر حافظ الأسد كل أجهزة الدولة لقمع هذه الحركة وقمع كل السوريين.

في عام 2000 توفي حافظ الأسد وتم تولية ابنه بشار عكساً للنظام الجمهوري، تفاعل السوريون وبدأنا نحن من التيار الديمقراطي والشخصيات الوطنية من كتاب وصحفيين وغيرها، العمل من اجل الانتقال إلى مرحلة متقدمة، وقامت حركة اسمها ربيع دمشق وتم تأسيس منظمات متنوعة سياسية وثقافية وفكرية لمناقشة الشأن العام، وبعد بضعة أشهر من عمل المنظمات تم إعلامنا انه علينا التوقف عن الاجتماع وأن هذه المنظمات غير قانونية وتم اعتقال 10 من القائمين على هذه المنظمات.

تجربة ربيع دمشق:

ويضيف العيش في 2005 انضمت إلى مشروع إعلان دمشق الذي ضم وطنيين سوريين شعارنا في هذا التجمع التغيير الديمقراطي السوري الآمن الهادئ والمتدرج أي ليس حالة انقلاب التعاون مع جميع القوى والمكونات لإنشاء جسم سياسي جديد وبناء دولة حديثة. وبعد عقد اجتماع ضم أكثر من 159 شخصية وطنية سورية من كل المحافظات وانتخاب المجلس الوطني وصدر بيان إعلان دمشق لكن تم اعتقالنا (12 شخص) وتم احتجازنا في مقر المخابرات لمدة شهرين واستعملوا معنا العنف وطلبوا سحب البيان والتراجع عنه، لكن استمرينا تمت إحالتنا إلى محكمة، عادة يتم الإحالة في هذه الحالات إلى محكمة أمن الدولة العليا وهي محكمة طوارئ استثنائية أو المحكمة الميدانية العسكرية وهي أيضاً استثنائية.. لكن بعد تدخل شخصيات سياسية أوروبية تمت إحالتنا إلى محكمة مدنية بدلا من المحكمة العسكرية وبحضور محامين للدفاع تطوع للدفاع عنا 17 محامي سوري، الحكم الأول كان 15 عام على أن يتم قضاؤها في سجن صيدنايا.. وبسبب التدخل الأوروبي تم تخفيض الحكم إلى سنتين ونصف بقينا في السجن حتى العام 2010.

خلال فترة السجن وكوننا في السجن المدني كنا نتناقش عن الوضع والحاجة إلى الديمقراطية وكنا نتساءل متى سيقوم هذا الشعب، كنا نبحث عن حلول ليست حلول انقلابية وليست حلول عسكرية، لكننا لم نجد أي تجاوب من النظام، أي أحد يريد التحدث خارج ما يريده النظام يمكن أن يعتقل.

سؤال المدعي العام: ماذا تغير بعد خروجك من السجن وماذا حدث حتى وصلتم للعام 2011؟

أجاب السيد العيش: لم يتغير شيء بالنسبة للنظام لم يحدث أي خطوة تغيير سياسي، حتى لحظة الانفجار السوري في 15 آذار 2011.. الثورة انطلق بها الشباب وليس نحن كسياسيين نحن فشلنا بسبب النظام الذي لا يريد شراكة في الحكم نحن لم نكن نسعى للاستفادة إنما بناء دولة ديمقراطية تداولية تعددية.

بينما ماذا تغير على صعيد المجتمع كان الشارع يغلي الفكر السائد أن تخرج ثورة في سوريا حتى قبل الربيع العربي، السوريون بدأوا بالتفكير كيف يقاوموا هذا النظام منذ بداية استلام حزب البعث للحكم والانقلاب العسكري.

لقاءه الأول مع نبيل:

في إجابته عن اللقاء الأول مع نبيل قال العيش: «في اعتصام وزارة الداخلية حيث كان العناصر الأمنية منتشرين وقابلوا المعتصمين بالعنف، لم يعتقلونا نحن السياسيين إنما توجهوا للشباب بصورة أكبر.. تعرفت على نبيل من خلال أسامة نصار الذي عرفني به خلال المظاهرة قبل اعتقالهم من قبل القوات الأمنية».

وحول علاقته في مجموعة شباب داريا أشار العيش: أن مجموعة داريا شباب متنور لديهم تجربة سابقة من اعتقال وعمل مدني قبل العام 2011 ولديهم برنامج سلمي وواعي في إعلان دمشق قررنا التواصل معهم لفتح قنوات مع الجميع للانضمام إلى الحراك الوطني.

ويضيف العيش: بعد انطلاق الثورة شاركنا في المظاهرات في كل المناطق ويوم الذروة هو يوم الجمعة كل الطوائف والإثنيات كنا نخرج من الجامع لأنه المكان الوحيد المسموح بالتجمع فيه، وحاولنا أن نقل تجربتنا في الاعتقال للشباب و حذرناهم من الاعتقال.

وقال: «شاركت في مظاهرة في مدينة داريا وأنا لست من داريا وكان ذلك في يوم 21 نيسان 2011 التقيت مرة ثانية مع نبيل شرجي يوم الجمعة العظيمة، وهو يحمل كاميرته ويصور المظاهرة، واللافتة الكبرى في المدينة كتب عليها: «سلمية سلمية سلمية- نرجو من الشرطة حماية الشعب» والحاضرون كانوا حوالي 5000 متظاهر من دمشق ومحيطها، في هذه المظاهرة حضر القوى والعناصر الأمنية وقتل أول متظاهر في داريا وهو (محمود الخولاني)، بعد أمتار قتل شخص آخر، كان النداء هو سلمية وتمت مواجهة المظاهرة بالبندقية».

وعن سبب وظروف اعتقاله بعد الثورة قال العيش:

«خلال الثورة تعرض حي بابا عمر لهجوم عسكري من قبل النظام وذلك في صيف 2011 ما دفع الأهالي بالنزوح من المنطقة ومنهم من وصل إلى دمشق ما دفعنا للعمل على إغاثة هذه العائلات، وكان لدي صديق الدكتور عمر عزيز وقتل لاحقاً تحت التعذيب ترك عمله في جامعة باريس الأولى وعاد إلى سوريا مع بدء الثورة لديه فكرة إقامة مجالس محلية في المدن والمناطق المختلفة لخدمة المواطن، أقيم أول مجلس في داريا وبرزة وجديدة عرطوز وداريا، علم النظام بهذا العمل واعتقل عمر عزيز وصادروا مقتنياته ومعلوماته وكان لدي اسم على كمبيوتره وحساب مالي يرتبط بالعمل الإغاثي والمجالس المحلية تم اعتقاله في 23 تشرين الثاني 2012 في المخابرات الجوية خلافا لكل الاعتقالات الأخرى أنا اعتقلت سابقا مرتين، لكن هذه المرة مختلفة كان هناك جرعة عنف لا مثيل لها، 24 ساعة من التعذيب المستمر، كنا 16 شخص في زنزانة 2 متر مربع معنا في الزنزانة طفل عمره 13 عام يعذبونه كما يعذبونا، وكان في هناك وزنازين مخصصة للنساء وكنا نسمع أصوات تعذيبهم.

لقاء نبيل في سجن عدرا:

ويضيف العيش في شباط 2012 تم نقلي إلى سجن عدرا لصالح محكمة الإرهاب وكونه سجن مدني فيه مكتبة طلبت إذنًا لقراءة الكتب ثلاثة أيام في الأسبوع وأنا في الممر شاهدت نبيل كان تم نقله إيداع من فرع المخابرات الجوية، لم يكن لديه زيارات وكونه إيداع ظروف اعتقالهم كانت قاسية حيث طلب مني مال ليستطيع شراء بعض المستلزمات وطلب ثياب وصحف، كنت اتركها له في سلة المهملات حتى يستطيع أن يستلمها دون أن يراه احد.

سؤال من القضاة:

كيف يمكننا أن نعرف شكل حكومة النظام دكتاتورية عائلية أو دكتاتورية عسكرية أو دكتاتورية الشرطة والفروع الأمنية من الذي لديه السلطة الأكبر ومن الذي يتعرض للإعلام الحر وما هي العلاقات الدولية التي قوت النظام؟

حافظ الأسد بنى نظام دكتاتوري عسكري فردي بنى عليه نظام عائلي الأجهزة الأمنية خاتم في د النظام أي ضابط أو موظف كبير ولاءه للشخص الرئيس وليس لسوريا، بنى نظام دكتاتوري عنيف دون قيم أو معايير القتل والاعتقال شيء طبيعي ومعهم، لا يوجد نقابات يوجد منظمات حزبية تنفذ خطة الحزب.

العلاقات الخارجية:

يجيب العرش: النظام محلي لكنه مرتبط بعلاقات دولية عميقة للأسف جزء من أوروبا واليسار الأوروبي يدعم نظام بشار الأسد وقبله بشار الأسد، بعد 24 ساعة من وفاة بشار الأسد جاءت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى سوريا وباركت لبشار الأسد، اليوم بعد عشر سنوات من حرب النظام على الشعب بعض الدول والشركات دعمت النظام.

الأيدولوجيا الإسلامية لا تتعدى 5 % من سوريا لماذا ينظر الغرب أن نتيجة الثورة ستكون دولة إسلامية؟ وهذا غير صحيح السوريين يحبون الحياة يحبون الملابس الأنيقة يحبون النزهة الملابس العطور نحب الحياة لا نريد أن نقتل أو نقاتل، داعش والنصرة عابرين في التاريخ السوري.

هناك دول إقليمية تريد بقاء النظام روسيا استخدمت الفيتو 16 مرة لمنع أي قرار من مجلس الأمن ضد النظام، العلاقة يجب أن تكون مع الشعب السوري وليس النظام السوري.

رئيسة المحكمة من جانبها طرحت تعليقاً جاء فيه: قبل فترة وجيزة من عام 2011 قبل اعتبار الغرب نظام الأسد دكتاتورية بعض السلطات الغربية كانت ترسل سجناء غير رسميين إلى سوريا لتقوم بالممارسات الرديئة التي لم ترد الولايات المتحدة أن تقوم بها بنفسها علينا أن نتذكر هذا الأمر عندما نتحدث عن الكيل بمكيالين.

وعلق العرش على ذلك بالقول: «النظام لديه خيوط وتشابكات أمنية أمريكا كانت ترسل معتقلي غوانتانامو لانتزاع الاعترافات، هناك أكثر من 71 نوع من التعذيب يتم استخدامها في السجون السورية.

وأشار إلى قضية الشاب ماهر عرار وهو سوري ويحمل الجنسية الكندية اشتبه به أنه إرهابي بسبب أحد التقارير تم تسليمه لسوريا وبقي في السجن لمدة ثلاثة سنوات، استرجعته كندا واعتذروا منه ودفعوا له تعويض، ماهر عرار ألف كتاب لما رآه في السجون السورية.

في ختام جلسات محكمة الشعب قدمت المدعي العام خاتمة الادعاء وقالت:

«الصحفيون يهاجمون يهددون ويقتلون وهذا ازداد في السنوات العشر الماضية بشكل كبير، رغم كل جهود التوعية فإن الإفلات من العقاب يستمر كاملاً ونقص المقاضاة أو آليات المساءلة الحقيقية مازالت غائبة، خلال جلسات الاستماع الثلاثة قمنا بدعم المزاعم بالشكل التالي:

للمكسيك ما يمسي بالديمقراطية، وسريلانكا سوريا النظام التوليتاري، في كل من هذه الدول الثلاث هناك أنماط مماثلة لكيفية استهداف الصحفيين لأنهم يبلغون عن الحقيقة ويقومون بفضح الحكومة على ممارستها العنف والأنشطة الجرمية والقمع.

تم التعامل مع الصحفيين الثلاث بنفس النمط، هم قاموا بفضح الأنشطة الجرمية

على الرغم من السياق وحدة الوضع يتم استهداف الصحفيين بسبب ممارستهم حق حرية التعبير والدولة تخفق في حماية الصحفيين الحكومات تعمق القمع وتفاقم هشاشة الصحفيين بوضع قوانين للمعاقبة وزيادة العدوانية والقمع

وأضافت المدعي العام لن تتمكن من معالجة الإفلات من العقاب قبل فهم أربعة أمور

أولاً: يقتل البشر لأنهم يمارسون حرية الإعلام وفي هذا السياق أي تحقيقات تجري يجب أن تأخذ هذا المكون في الاعتبار

ثانياً: المحترفون وعائلاتهم لا يدعمون بشكل فعال كضحايا بحثاً عن العدالة

ثالثاً: هذه مشكلة دولية عابرة للحدود تتطلب ممارسة دولية للمسؤولية

رابعاً: من المهم للادعاء أن يتم تحقيق ورفع الوعي إزاء العنف الجندي الجرائم ضد الصحفيين وحرية التعبير فئة بحد ذاتها وفئة منفصلة ونحن بحاجة إلى الأخذ في الاعتبار كل هذه المكونات، السخط كبير ونحن على دراية بكل ما يحصل واستمعنا حان الوقت للتصرف.

مدير القضاة (جيانى توغنونى)

أوضح أنه ليس من دور المحكمة نظرياً إعلان أي حكم الآن، لكن خلال العمل التحضيري مع الأشخاص الذين يعترف بهم الادعاء المشاركون في التنظيم والذين يطلبون مواجهة هذا التحدي من خلال تضمين الصحفيين ليس فقط بطريقة عشوائية ومحاولة سد فجوة فيما يتعلق بغياب القوانين الوطنية والدولية، وأيضا للدفاع عن الأشخاص الذين يطالبون بالحقيقة، كل من يقتل الصحفيين يفلت من العقاب هذا أمر غير مقبول، ويحصل في كل أنحاء العالم .. ما يعكس وضعاً واحداً يواجه الهيئات القانونية الرسمية في غياب احترام شرعية حقوق السعي للتوصل إلى الحقيقة هذا هو التحدي الكبير.. وأضاف معنى أي محكمة للشعب تتضمن هذا المجال الشعبي في البرنامج التطلع لنظام دولي آخر وقوانين دولية مختلفة، وترجمة كل ما سمعناه إلى وثيقة لتتحول إلى أداة للمضي قدماً، برنامج المحكمة بسيط وصعب جداً».

وقال «في 20 حزيران سيكون هناك اجتماع في لاهي ستتم مشاورات المحكمة وسوف يصدر الحكم لحماية حقوق الشعب»

رئيسة المحكمة مارينا فورت علقت في الختام بصورة خاصة على تجربة الشباب السوري من مجموعة شباب داريا حيث قالت:

«في آخر يومين سمعنا أن مجموعة شباب نزلت إلى الشوارع في بداية الألفية وكان هدفها مناقشة الأفكار وتنظيف الأحياء والدخول في حوارات، وسمعنا أنهم كانوا يحلمون بالتغيير والحرية والمجتمع المنفتح، وتحدثوا عن أهمية غياب العنف، واعتبروا أن المجلة يمكن أن تكون سلاحهم.

وتابعت فورت: «في آذار 2011 عندما بدأت ما يسمى بالثورة في سوريا اعتبروا أنه من واجبهم توثيق ما يحدث بدأوا بالتصوير ونشر المواد والتسجيل ونشر الأخبار وأطلقوا مجلة عبر الإنترنت قد يكون كثيرون في سوريا قاموا بإطلاق مجلات، وقيل لنا كيف النظام قمع حرية التعبير وكيف أنه ارتكب جرائم بحق هؤلاء الصحفيين والناشطين والمواطنين المدنيين، وكانوا يستخدمون الهواتف المحمولة للتصوير وحتى هذا كان جريمة»، وأضافت: «قيل لنا أن قائد ومنسق هذه المجموعة هو نبيل شرجي تم توقيفه واحتجازه، وهنا نشكر كل من شارك معنا لإخبار هذه القصة ونذكر صعوبة تذكر هذه القصص الأليمة، نفهم أن حلم الحصول على حركة سلمية تم تدميره من قبل النظام السوري الذي قتل الكثيرون وزج الكثيرون في السجون و تشرد الكثيرون ونزحوا، هذه قصة دولة بأكملها نحن نعلم أن حلمهم بالتغيير والديمقراطية تم قمعه تحولت الحركة إلى حرب دامية لكنهم لم يستسلموا، أعجبنا بمشاركة النساء والرجال في هذا الحراك، سمعنا كيف أن النساء نزلن إلى الشوارع وبدأن بالعمل كصحفيات واستمرار العمل من الخارج، اصغينا إلى كل ذلك سنعيد النظر بكل القصص والتفاصيل التي استمعنا إليها».

وتقدمت السيدة فورت بالامتنان للشهود والخبراء.

حول محكمة الشعب:

تنظم محاكم الشعب من قبل مؤسسات المجتمع المدني لمساءلة الدول عن الانتهاكات الممنهجة والخطيرة للقانون الدولي وحقوق الشعوب. هي محاكم شعبية لا تصدر أحكاماً ملزمة، لكنها تعزز المساءلة من خلال تنشيط الوعي العام وبناء سجلات الأدلة الشرعية، حيث تم تأسيس محكمة الشعب بتعاون كل من [حرية صحافة غير محدودة](#) و [لجنة حماية الصحفيين](#) و [مراسلون بلا حدود](#) وتم التحضير لجلسة استماع سوريا بالتعاون مع [المركز السوري للإعلام وحرية التعبير](#).

